

# الترجيح والتعليل لرسم وضبط بعض كلمات التنزيل

أ.د. أحمد خالد شكري  
الأستاذ بقسم القرآن وعلومه في كلية الشريعة  
بجامعة الإمارات العربية المتحدة

\* من مواليد مدينة عمان بالأردن عام ١٩٦٠م.  
\* نال شهادة الماجستير من كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية  
بالجامعة الإسلامية (المدينة المنورة) بأطروحته " القراءات في تفسير  
البحر المحيط لأبي حيان، من أوله إلى آخر سورة الأنفال " ، ثم نال منها  
شهادة الدكتوراه بأطروحته: " إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات  
الأربع عشرة للقباقبي ".  
\* له العديد من الكتب والبحوث والمشاركات العلمية، منها: "قراءة الإمام  
نافع من روايتي قالون وورش من طريق الشاطبية"، و"القراءات القرآنية  
في مؤلفات السيوطي عرض ومناقشة"، و"مقولة الإعجاز العددي: دراسة  
نقدية".

### الملخص

تضمن هذا البحث دراسة عدد من ألفاظ القرآن الكريم التي ورد في كيفية كتابتها أكثر من وجه؛ بهدف ترجيح أحد هذه الأوجه مع تعليل هذا الترجيح ببيان سبب اختياره دون غيره.

كما تضمن دراسة عدد من علامات الضبط المستخدمة في المصاحف أو المذكورة في الكتب المتخصصة، والتي ورد في كيفية ضبطها أكثر من وجه لترجيح أحدها وتبيين علة هذا الاختيار والترجيح.

وسبق ذلك تعريف بعض المصطلحات الواردة في البحث، وتحديد أسس الترجيح بين الأقوال والمذاهب المتعددة في البحث.

## المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه  
أولي العزائم والهمم، ومن سار على دربهم بإحسان وشمم، وبعد.  
فإن من مظاهر الصحوة الإسلامية الإقبال الكبير على تعلم القرآن وتعليمه  
وحفظه ومدارسته وتدبره والبحث في دقائقه ولطائف أوجه بلاغته، وأوجه قراءاته  
المتعددة، ولذا فقد ألفت حديثاً عدة كتب في هذه الموضوعات، وظهرت وسائل  
إيضاح وإعلام عديدة تقرب هذه العلوم للراغبين فيها، وانتشرت المصاحف برواية  
حفص وبالروايات المتعددة المقروء بها حالياً في العالم الإسلامي، ولما كان في رسم  
بعض الألفاظ في المصاحف المنشورة بغير رواية حفص، وفي كيفية ضبط ألفاظ  
منها اختلاف عما في المصحف المنشور برواية حفص، لفت ذلك الأمر انتباه  
القارئ فيها وأثار في أنفسهم التساؤل عن مشروعية ذلك ومدى جوازه، لظن  
كثير منهم أن رسم المصحف موضوع لا يحتمل الاختلاف، ولما كنت - بحمد الله  
تعالى - من طلبة العلم المشتغلين بهذا العلم الجليل والباحثين فيه، رغبت في إعداد  
هذا البحث لأبين من خلاله جواز تعدد الآراء في رسم بعض ألفاظ القرآن الكريم  
وحصوله فعلاً، وجواز الترجيح بين هذه الأقوال المتعددة، على أن يكون ذلك وفق  
أسس مقبولة، واختيار عدة ألفاظ مما ورد الاختلاف في كيفية كتابته، وذكر ما  
ترجح لي فيها مع تعليق ذلك الترجيح وتبيين سببه، مع تأكيد أن هذه الترجيحات  
اجتهادات شخصية قابلة للحوار والنقاش، وأن أي تعديل أو تغيير في كيفية كتابة  
لفظ أو أكثر في المصحف يحتاج إلى قرار لجنة من كبار العلماء المتخصصين في هذا  
العلم الجليل، ومن أعضاء لجان مراجعة المصاحف، وحسب هذا البحث أن يكون  
واحداً من الجهود الكثيرة المبذولة في خدمة هذا الكتاب العزيز.

## التمهيد

يتضمن التمهيد التعريف برسم المصحف وضبطه وتبيين حكم الالتزام به، والأسس المعتمدة في البحث للترجيح بين الأقوال المتعددة في الرسم أو الضبط.

\* رسم المصحف: هو ما كتب به الصحابة المصاحف زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولذا ينسب إليه فيقال: الرسم العثماني، ويقال له الاصطلاحي، وأكثر رسم المصحف موافق لقواعد الرسم القياسي، ومنه ما يخالفه<sup>(١)</sup>.

\* ضبط المصحف: هو العلامات المخصوصة التي توضع على الحرف للدلالة على حركته أو حالته وحكمه، كعلامة السكون أو المد أو التنوين أو الشد ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

\* حكم الالتزام برسم المصحف: يرى جمهور العلماء وجوب الالتزام بقواعد رسم المصحف وعدم جواز مخالفتها، وهذا القول هو الذي تعضده الأدلة وتؤكدده، ولا تقوى أدلة القائلين بجواز مخالفة الرسم على ردها<sup>(٣)</sup>، ولا يلزم من القول بوجوب اتباع الرسم أنه معجز أو توقيفي، فهذان القولان - وإن قال بهما عدد من العلماء - لا يقويان على معارضة القول بأن الرسم اصطلاحي، وهو ما ذهب إليه كثير من العلماء<sup>(٤)</sup>.

(١) دليل الحيران، ٣٨.

(٢) سمير الطالبين، ٢٠.

(٣) إرشاد الحيران إلى معرفة ما يجب اتباعه في رسم القرآن، ١٠-٦٢.

(٤) وهو ما ترجح لي في بحث: "حكم الالتزام بقواعد رسم المصحف وضبطه" المقبول للنشر في مجلة الشريعة والقانون التي تصدرها جامعة الإمارات العربية المتحدة.

## \* الأسس المعتمدة في البحث للترجيح بين الأقوال:

بما أن هذا البحث يتضمن عددًا من الترجيحات في مسائل الرسم والضبط، فقد حرصت على أن أبين فيه الأسس المعتمدة في الترجيح، مع التنبيه قبل ذلك على أن الترجيح فيه لن يتجاوز ما ورد في كتب الرسم والضبط، فلن يتم ترجيح شيء أو وجه لم يسبق ذكره عند السادة علماء الرسم والضبط، فهو ترجيح ضمن أطر ووجوه محددة، كما أن مبدأ الترجيح بين الأوجه في الرسم أمر حاصل عند علماء الرسم، ونجد العبارات الدالة عليه متوافرة في كتبهم، ولن تخرج الأسس المعتمدة للترجيح في هذا البحث عما قرروه وسبقوا إليه، وقد تحصل المخالفة لبعضهم في ترجيح ما يراه آخرون مرجوحًا، وهذا باب واسع ولا حرج فيه على من اختار شيئًا ما دام ضمن الأصول والضوابط، وفيما يلي ذكر للأسس المعتمدة في هذا البحث، ولا يعني تقديم بعضها على غيرها ميزة للمقدم أو انتقاصًا من المتأخر:

**الأساس الأول:** اختيار الرسم الأقرب إلى النطق، فإذا اختلف العلماء في رسمين أحدهما أقرب إلى النطق من الآخر فإنه أولى بالترجيح من الآخر، لأن الأصل في الكتابة أن تدل على كيفية القراءة، وبما أن الوجهين صحيحان عند علماء الرسم، فالأقرب إلى العمل به منهما ما كان أقرب إلى اللفظ. ومن ذلك اختيار بعض علماء الرسم الألف في ﴿لَدَا﴾ لمراعاة لفظها، ومن اختار فيها الياء لانقلاب الألف ياءً مع الإضافة إلى الضمير<sup>(١)</sup>.

**الأساس الثاني:** اختيار ما كان دليلاً أقوى من الآخر، وذلك في حال تفاوت الدليلين أو الأدلة، وفي اعتماد هذا الأساس خروج من الخلاف بطريق لا

(١) دليل الحيران، ٢٩٠.

يكاد ينازع فيه أحد.

**الأساس الثالث:** اختيار ما عليه أكثر المصاحف، وهو وجه معتد به للترجيح حال حصول الخلاف، ومعتمد عند علماء الرسم، قال المارغني: "والعمل عندنا على رسم ﴿لَدَى﴾ في غافر بالياء على ما في أكثر المصاحف"<sup>(١)</sup>.  
**الأساس الرابع:** حمل اللفظ على نظائره في الألفاظ التي تعدد ورودها في القرآن وورد عن علماء الرسم استثناء أحدها أو بعضها، فإذا ورد خلاف في هذه الألفاظ المستثناة بين حملها على نظيرها أو استثنائها، فالأولى حملها على النظير لثلا يختلف الرسم بين موضع وآخر في الكلمة الواحدة.

وقد أشار إلى هذا الأساس واعتمده عدد من علماء الرسم، ومن ذلك قول المارغني: "والعمل عندنا على حذفه [ أي ألف لفظ ﴿سُبْحَانَ﴾ في الإسراء: ٩٣ ] حملاً على نظائره"<sup>(٢)</sup>، وقول أبي داود في ألفات بعض الأسماء الأعجمية: "حملاً على سائرهما، مع مجيء ذلك كذلك في بعض المصاحف"<sup>(٣)</sup>.

وقد يترك حمل اللفظ على نظائره لعلّة، ومن ذلك اختيارهم في ﴿لَدَى﴾ في يوسف: ٢٥ أن تكتب بالألف لأن معناها: عند، و﴿لَدَى﴾ في غافر: ١٨ أن تكتب بالياء لأن معناها: في، فكان التفريق بينهما في الكتابة للإشارة إلى اختلاف معنهما في الموضعين<sup>(٤)</sup>، وعلّل أبو داود اختياره حذف الألف في لفظ ﴿الرياح﴾ من قوله تعالى: ﴿الرِّيَّاحُ مُبَشِّرَاتٌ﴾ في [الروم: ٤٦] بأمرين أولهما: "على

(١) دليل الحيران، ٢٨٢.

(٢) دليل الحيران، ١١٢.

(٣) مختصر التبيين، ١١٥/٢.

(٤) دليل الحيران، ٢٨٢.

الترجيح والتعليل لرسم وضبط بعض كلمات التنزيل أ.د. أحمد خالد شكري

الاختصار لحذف الألف من الأسماء والأفعال كثيرًا مع بقاء الفتحة الدالة،  
وثانيهما ليكون رسمه بالحذف موافقًا للمواضع الأحد عشر التي وقع فيها  
الاختلاف<sup>(١)</sup> بين القراء ليأتي الباب واحدًا<sup>(٢)</sup>.

**الأساس الخامس:** اختيار الوجه الأيسر على عامة الناس وتقديمه على  
الوجه الأصعب أو الأبعد، وكم من قارئ مبتدئ حصل منه الخطأ أثناء القراءة  
بسبب عدم معرفته قواعد الرسم والضبط، فاختيار الرسم والضبط الأيسر أولى  
من غيره.

**الأساس السادس:** اختيار اللفظ الدال على أصل اللفظ، أو الأقرب  
إليه، فمراعاة الأصل لها أهميتها ودالاتها، ومن ذلك اختيار وجه الفصل في  
كلمات على الوصل لأنه الأصل، وأشار إليه الخراز بقوله<sup>(٣)</sup>:

باب حروف وردت بالفصل في رسمها على وفاق الأصل

**الأساس السابع:** اختيار الرسم الذي يحتل أوجه القراءة الأخرى على  
الرسم الذي لا يحتلها، لأن الإشارة إلى أوجه القراءة الأخرى واحتمالها  
مقصد أساس من مقاصد رسم المصحف حتى جعلت موافقته أحد شروط  
القراءة الصحيحة.

(١) وقع الخلاف في لفظ ﴿الريح﴾ إفرادًا وجمعًا بين القراء السبعة في أحد عشر موضعًا، وإذا أضيف  
إليه الخلاف بين القراء الثلاثة المتممين لهم يصبح عددها خمسة عشر موضعًا (التيشير، ٧٨، والنشر  
٢٢٣/٢ و٢٢٤).

(٢) مختصر التبيين، ٢٣٧/٢.

(٣) مورد الظمان، ٣٧.

## الفصل الأول

### الترجيح والتعليل لرسم بعض كلمات التنزيل

#### المبحث الأول:

#### ألفاظ مختلف فيها بين حذف الألف وإثباتها وإبدالها

لم يكن حذف الألف من وسط الكلمة خاصا برسم المصحف بل كان موجوداً في الكتابات القديمة عند العرب<sup>(١)</sup>، وظاهر أن حذف الألف - وكذلك الواو - يؤدي إلى قلة عدد وحدات الرسم<sup>(٢)</sup> في الكلمة الواحدة حيث إنهما من الحروف التي تفصل عما بعدها، وكانت الكتابة العربية القديمة تميل إلى استعمال الحد الأدنى من عدد وحدات الحروف، ولذلك كثر حذف الألف أو إبدالها ياء - حيث توصل الياء بما بعدها بخلاف الألف - وقلَّ إبدالها واواً لشبهها بالألف في عدم وصلها بما بعدها<sup>(٣)</sup>.

ويندرج هذا التعليل لحذف الألف في علة الحذف للاختصار، وقد يجتمع معه في بعض الكلمات الإشارة إلى قراءة أخرى أو الاقتصار على موضع واحد، كما أن إبدال الألف ياءً أو واواً قد يكون للإشارة إلى أصل اللفظ أو لاحتماله الإمالة أو لأسباب أخرى.

(١) رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، ٧٢٩-٧٣٨.

(٢) وحدة الرسم: مجموعة الحروف الموصولة في الكتابة، وأدناها حرف واحد (من قضايا الرسم العثماني، مقال لعمر يوسف حمدان في مجلة الفرقان، العدد ٤١، ٢٠٠٥م، ص ١٧).

(٣) من قضايا الرسم العثماني، ص ١٦ و ١٧.



## المطلب الأول: ألفاظ فيها أوجه قراءات متعددة

الأولى في مثل هذه الألفاظ أن تكتب بكيفية تحتمل معها أن تقرأ على الأوجه الواردة فيها، وهو المعمول به في معظم هذه الألفاظ ولم يخالف ذلك إلا في كلمات قليلة وفي بعض المصاحف، ومن هذه الألفاظ:

١- ﴿سِقَايَةَ﴾ و﴿عِمَارَةَ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ١٩] اختلف القراء فيهما فقرأهما ابن وردان عن أبي جعفر في أحد الوجهين عنه: ﴿سُقَاة﴾ بضم السين وفتح القاف وألف بعدها، و﴿عَمَرَةَ﴾ بفتحات وبلا ألف، وقرأهما الباكون ﴿سِقَايَةَ﴾ بكسر السين وياء بعد الألف، و﴿عِمَارَةَ﴾ بكسر العين وألف بعد الميم<sup>(١)</sup>، ومقتضى هذا الخلاف رسمهما بلا ألف ليحتملا القراءتين، إلا أن كثيراً من علماء الرسم لم يذكرهما ضمن الألفاظ التي تحذف ألفها كأبي داود والخراز<sup>(٢)</sup>، في حين نص بعضهم على أنهما بالإثبات فقط<sup>(٣)</sup>، وهما مرسومان في المصاحف الحالية بالإثبات.

ونص عدد من علماء الرسم والقراءات على حذف ألفهما، فقال ابن الجزري: " وقد رأيتهما في المصاحف القديمة محذوفتي الألف كـ ﴿الْقِيَمَةَ﴾ [نحو: القيامة: ١]، و﴿جَمَلْتُمْ﴾ [المرسلات: ٣٣] ، ثم رأيتهما كذلك في مصحف المدينة

(١) إرشاد المبتدي، ٣٥١، وشرح الدرر المضية، ١٤٩/٢ و١٥٠، ووجه قراءة ابن وردان بأنها على الجمع نحو غاز وغزاة وماهر ومهرة، ووجه قراءة الباقيين بأنها على المصدر من سقى وعمر.

(٢) انظر: مختصر التبيين ٦١٧/٣، الحاشية ١٠.

(٣) الجوهر اللطيف في معرفة المحذوف من الأليف، ص ٩٠ و٩٤.

الشريفة، ولم أعلم أحداً نص على إثبات الألف فيهما ولا في إحداهما<sup>(١)</sup>، وذكر محمد العاقب أن الألف تحذف في لفظ ﴿سَقَايَةَ﴾ المنكّر - ولم يرد في غير هذا الموضع دون المعرف نحو: ﴿جَعَلَ السَّقَايَةَ﴾ [يوسف: ٧٠]، وأن ألف ﴿عَمْرَةَ﴾ محذوفة كذلك<sup>(٢)</sup>.

والذي أرجحه في هذين اللفظين أن يرسم بالحذف ليحتملا القراءتين، فإن رسمهما بالإثبات لا يحتمل القراءة الأخرى، ولأنهما رسما بالحذف في عدد من المصاحف كما نص عليه الإمام ابن الجزري، ولأن عدداً من علماء الرسم سكتوا عنهما ولم ينصوا على كيفية رسمهما فترجح الرسم المحتمل لأكثر من قراءة على غيره، وهذا ما رجحه أيضاً أحد الإخوة المتخصصين<sup>(٣)</sup>، وفي هذا الحال يرسم لفظ ﴿سَقَايَةَ﴾ بالياء أي بسن بعد القاف ليحتمل القراءتين، وتكون الألف مبدلة على قراءة ابن وردان، ومحذوفة على قراءة الباقيين، أما ﴿عَمْرَةَ﴾ فرسمه بحذف الألف يحتمل القراءتين.

٢- قوله تعالى: ﴿أَمْ سَأَلْتَهُم خَرَجًا فَخَرَجَ رِيكًا خَيْرٌ﴾ [المؤمنون: ٧٢] حيث قرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿خَرَجًا﴾ بألف بعد الراء، والباقيون بلا ألف، وقرأ ابن عامر: ﴿فخرج﴾ بسكون الراء وبلا ألف بعدها، وقرأه الباقيون بألف بعد

(١) النشر، ٢/٢٧٨، والمثال في الأصل (قيامه) بلا ألف، ولم يرد هذا اللفظ منكراً بلا ألف في المصحف.

(٢) رشف اللمي شرح كشف العمى، ص ٢٤٠، وأعلمني أحد علماء الرسم الفضلاء "أن ممن نص على حذف ألفهما: الفيلاي، ومؤلف نثر المرجان ٢/٥٣٩ وحكاه عن صاحب الخزانة والخلاصة"، ولم يتيسر لي الوقوف على هذه الكتب، فنقلت عبارته كما هي.

(٣) التوجيه السديد في رسم القرآن المجيد وضبط بلاغته، ٧٥-٧٧.

الراء<sup>(١)</sup>، ويتحصل من جمع اللفظين معا وجود ثلاث قراءات فيهما هي:

١- ﴿خَرَجًا فخرَج﴾ بلا ألف فيهما: ابن عامر

٢- ﴿خَرَجًا فخرَجَ﴾ بآلف في الثاني دون الأول: المدنيان والبصريان

وابن كثير وعاصم.

٣- ﴿خَرَجًا فخرَجَ﴾ بآلف فيهما: حمزة والكسائي وخلف.

وقد اختلف في رسم اللفظين بالآلف وبدونها، ونص الداوي على الخلاف

في ﴿خَرَجًا﴾ ورجح رسمه بلا ألف ليحتمل القراءتين، واختار أبو داود الحذف

و لم يذكر سواه<sup>(٢)</sup>.

أما ﴿فخرَج﴾ فنقل الشيخان - الداوي وأبو داود - إجماع المصاحف

على كتبه بالآلف، وقال أبو داود: "ولا أعلم حرفاً اختلف القراء في حذف

الألف فيه وإثباتها، واجتمعت المصاحف على إثباته غير هذا"<sup>(٣)</sup>، إلا أن

السخاوي شارح العقيلة نص على رسم هذا اللفظ بلا ألف في المصحف الشامي

فقال: "وقد رأيت أنا في المصحف العتيق الشامي: ﴿فخرَج﴾ بغير ألف وقد

كنت قبل ذلك أعجب من ابن عامر كيف تكون الألف ثابتة في مصحفهم

ويسقطها في قراءته حتى رأيتها في هذا المصحف فعلمت أن إطلاق القول بأنها في

جميع المصاحف ليس بجيد ولا ينبغي لمن لم يطلع على جميعها دعوى ذلك"<sup>(٤)</sup>،

ونقل ابن وثيق هذه النسبة للمصحف الشامي - دون أن يحدد الشخص المتحدث

(١) الغاية، ٣١٢، والتيسير، ١٥٩، وإيضاح الرموز، ٥٠٨.

(٢) المقنع، ٩٦، ومختصر التبيين، ٨٩٣/٤، وانظر: الجامع، ١١١.

(٣) مختصر التبيين ٨٩٤/٤، وانظر: المقنع، ٩٦.

(٤) الوسيلة، ١٧٧ و ١٧٨.

عنه وقد يكون السخاوي نفسه - فقال: "وقال بعض المتأخرين رأيت في مصحف الشاميين الذي يقال إن عثمان رضي الله عنه بعث به إلى الشام ﴿فخرج ربك﴾ بغير ألف" (١).

والذي يترجح عندي القول بحذف الألف في اللفظين ليحتملا القراءتين، ولموافقته رسم أحد المصاحف، وهو أولى من توزيع الخلاف بين المصاحف فيكتب في عامتها بالألف وفي المصحف المخصص لقراءة ابن عامر بالحذف.

٣- قوله تعالى ﴿قل﴾ في مواضع اختلف القراء فيها بين الأمر والخبر

وهي المواضع التالية:

- ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٣] قرأه بالإخبار ابن كثير وابن عامر.

- ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ٤] قرأه بالإخبار الكوفيون سوى شعبة.

- ﴿قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] قرأه بالإخبار حفص وحده.

- ﴿قُلْ كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢] قرأه بالأمر ابن كثير وحمزة والكسائي.

- ﴿قُلْ إِنْ لَبِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٤] قرأه بالأمر حمزة والكسائي.

- ﴿قُلْ أَوْلَوْ جِئْتُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءُكُمْ﴾ [الزخرف: ٢٤] قرأه بالخبر ابن عامر وحفص.

(١) الجامع، ١١١.

- ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٠٠] قرأه بالأمر عاصم وحمزة وأبو جعفر<sup>(١)</sup>.

واختلفت المصاحف في رسم هذه المواضع السبعة، ففي بعضها بالألف وفي بعضها بالحذف<sup>(٢)</sup>، والأولى في جميعها أن تكتب بلا ألف لتحتل القراءتين، وفي معظم المصاحف المطبوعة رسم خمسة منها بالحذف ورسم موضعان بالألف، وهما موضع الإسراء والأول من الأنبياء، وقد نص الداني وأبو داود على أن موضع الإسراء بلا ألف في المصاحف العراقية، كما نصا على الخلاف في موضع الأنبياء الأول وأنه في المصاحف الكوفية<sup>(٣)</sup> بالألف على الإخبار<sup>(٤)</sup>.

والذي يترجح عندي رسم المواضع السبعة بلا ألف لتحتل القراءتين، ولموافقته بعض المصاحف وإن خالف المصحف الكوفي في موضع الأنبياء الأول، وقد وجدت من سبقني إلى ترجيح الحذف في موضع الأنبياء الأول معللاً ذلك بأنه أكثر وأشم<sup>(٥)</sup>.

(١) إيضاح الرموز، ٤٩٦ و ٥٣١ و ٥٣٥ و ٥٤٩ و ٦٤٦ و ٧١٢ على التوالي.

(٢) انظر: ما اختلف رسمه من الكلمات القرآنية في المصاحف العثمانية، بحث محمد حازر المجالي منشور في مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد ٥٦ تاريخ ٢٠٠٤/٣، ص ١٥١ و ١٥٢ وفيه تتبع للأقوال فيها.

(٣) لعل هذا النص ما جعل لجان تدقيق المصاحف تبقي موضع الأنبياء الأول بالألف لتتوافق رواية حفص الكوفي مع رسم المصحف الكوفي، ولكن الأفضل في مثل هذا توحيد الرسم واختيار ما يحتمل القراءة الأخرى.

(٤) المقنع، ٩٥ و ١٠٤ و ١١٠ و ١١٢، ومختصر التبيين، ٧٩٥/٣ و ٨٥٧/٤ و ٨٥٨.

(٥) نقله محقق مختصر التبيين عن صاحب نثر المرجان ٣٦٤/٤، وعلق عليه بقوله: "وهو الأولى والأخرى" (مختصر التبيين ٨٥٨/٤ حاشية ٣) ودعا د. محمد المجالي في بحثه المشار إليه قبل قليل إلى رسم هذا اللفظ في جميع مواضعه بالحذف ليحتمل القراءة الأخرى.

## المطلب الثاني: ألفاظ لا خلاف فيها بين القراء

سأذكر في هذا المطلب عدداً<sup>(١)</sup> من الألفاظ التي وقع الخلاف في رسمها بين حذف الألف وإثباتها ولم يقع خلاف بين القراء فيها، مع الترجيح والتعليل.

١- جمع المؤنث السالم ذي الألفين: اتفق الشيوخ على حذف ألفيه، وبعض كتّاب المصاحف أثبتوا الألف الأولى، ومنهم من أثبتها في ألفاظ معينة، وفي ما كان منها مضعفاً أو مهموزاً أقوال الأرحح منها حذف ألفيه، ونقل عن أبي داود إثبات الألف الأولى - جزماً أو ترجيحاً - في ألفاظ هي: ﴿يَاسِيَتٍ﴾ [يوسف:٤٦و٤٣] و﴿رِسَالَتُهُ﴾ [المائدة:٦٧] على قراءة الجمع، و﴿رَاسِيَتٍ﴾ [سبأ:١٣]، ﴿بَاسِقَتٍ﴾ [ق:١٠] ورجحه المارغني وجرى عليه العمل في عدد من المصاحف<sup>(٢)</sup>، ونص الداني على حذف الألفين في ﴿رَاسِيَتٍ﴾ و﴿بَاسِقَتٍ﴾ وعلى إثبات الألف الأولى في ﴿رِسَالَتُهُ﴾ في [المائدة:٦٧] و[الأنعام:١٢٤]<sup>(٣)</sup>، وقد اختلف القراء فيهما، فقرأ موضع المائدة بالجمع: المدنيان وابن عامر وشعبة ويعقوب، والباقون بالإفراد، وقرأ موضع الأنعام بالإفراد: المكيان وحفص، والباقون بالجمع<sup>(٤)</sup>، فمن قرأه بالإفراد لا يندرج اللفظ ضمن جمع المؤنث السالم ذي الألفين، ولذا فألفه التي بعد السين ثابتة، ولا ألف ثانية فيه، أما ﴿يَاسِيَتٍ﴾ فلم يتعرض له الداني مما يقتضي دخوله في القاعدة وهي حذف ألفيه، واستثناه أبو داود وأثبت ألفه الأولى،

(١) يلاحظ أن الدراسة - بسبب الحاجة إلى الاختصار - اقتضت على بعض هذه الألفاظ لا كلها.

(٢) دليل الحيران، ٥٠.

(٣) المقنع، ٢٣ و ١١.

(٤) إرشاد المبتدي، ٢٩٩ و ٣١٨، وإيضاح الرموز، ٣٦٣ و ٣٨٤.

وأطلق محمد العاقب حذف ألف جمع المؤنث السالم ذي الألفين<sup>(١)</sup>.

والذي يترجح لدي إلحاق الألفاظ المختلف فيها بأحواتها وكتابتها بحذف الألفين، وقد جرى عليه العمل في بعض المصاحف، ويؤكدده نص عدد من علماء الرسم على إطلاق الحذف.

٢- ورد لفظ بنات في عشرة مواضع، ونص أبو داود على حذف

الألف في ثلاثة منها هي: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ﴾ [النحل: ٥٧]، ﴿وَحَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩]، وعلى إثباتها في سائر المواضع وهي: ﴿وَبَنَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، ﴿بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]، ﴿قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتَمَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾ [هود: ٧٩]، ﴿بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ فَعَالِينَ﴾ [الحجر: ٧١]، ﴿الرَّبِّكَ الْبَنَاتُ﴾ [الصفات: ١٤٩]، ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾ [الصفات: ١٥٣] ﴿أَمْ أَمَّحَدًا مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الرعر: ١٦]، ونص المارغني على العمل باختيار أبي داود، وعلله محمد العاقب بوقوع حرفين فقط قبل الألف<sup>(٢)</sup>، أما أبو عمرو الداني فلم يستثن أي لفظ منها فتندرج ضمن عموم حذف ألف الجمع<sup>(٣)</sup>.

والذي يترجح عندي العمل بما ذهب إليه الداني من تعميم الحذف في جميع المواضع حملاً للفظ على نظيره، وتسهيلاً للقارئ وتيسيراً عليهم.

٣- ورد لفظ ﴿داخرين﴾ في أربعة مواضع، وهي محذوفة الألف عند

أبي داود سوى موضع واحد هو: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]،

(١) رشف اللعي، ٢٣٢.

(٢) دليل الحيران، ٥١، ورشف اللعي، ٢٣٢.

(٣) المقنع، ٢٢، والتسهيل، ٢٣.

والمواضع الأخرى هي: ﴿سَجَدًا لِلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ﴾ [النحل: ٤٨]، ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، ﴿وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ﴾ [الصافات: ١٨]، ومصاحف المشاركة على العمل بهذا، أما الداني فإنه يحذف الألف في جميع المواضع دون استثناء لاندراجها في قاعدة حذف ألف جمع المذكر السالم<sup>(١)</sup>، والذي يترجح عندي العمل بما ذهب إليه الداني من تعميم الحذف حملاً للفظ على نظائره، وتيسيراً على العامة.

٤- الألف المعانقة للام: حذفها الداني في ثلاثة وعشرين موضعاً وسكت عما عداها، وحذفها أبو داود إلا ثلاثة عشر لفظاً لم يتعرض لها فتبقى على الأصل بالإثبات أو ينجح فيها الكاتب، وأطلق البلنسي الحذف في جميع المواضع، ونسبه إلى المصحف الإمام، ونقل اللبيب الإجماع على الحذف، وعليه إشكال النص على الإثبات في كلمات، واعتمد المارغني إطلاق الحذف تبعاً للبلنسي سواء اتفق الشيخان على حذفه أو انفرد به أحدهما إلا ﴿الآن﴾ [الجن: ٩] فإنه متفق على إثبات ألفه، و﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] تبعاً لترجيح أبي داود فيه<sup>(٢)</sup>.

والذي يترجح عندي إطلاق الحذف فيه إلا ما اتفق على إثباته وهو موضع الجن فقط، تيسيراً على العامة وحملاً للنظائر على بعضها، وإعمالاً لقاعدة الحذف.

٥- لفظ ﴿كَاتِبٌ﴾ ورد أربع مرات كلها في سورة البقرة في آية الدين والتي بعدها، ذكر أبو عمرو الداني فيها جواز الحذف والإثبات، ونقل عن الغازي أنه بالألف ورجحه وعلل ذلك الترجيح بأنه لقلة دوره، ولثلا يشتهر بـ ﴿كِنْبٌ﴾ [المطففين: ٩]، و﴿كِتَابًا﴾ [النساء: ١٠٣]<sup>(٣)</sup>، وورد عن أبي داود قولان؛

(١) المقنع، ٢٢، ومختصر التبيين ١٠٧٨/٤ حاشية ٤، ودليل الحيران، ٥٤.

(٢) المقنع، ٢٢، ومختصر التبيين، ١٩٠/٢ و١٩١، وحاشية رقم ٨، ودليل الحيران، ١٠٨.

(٣) المقنع، ٢٣ و٢٤.



الأول: الخلاف في الموضع الأخير، والثاني: الخلاف فيها كلها، إلا أن الموضعين الأولين مسكوت عنهما، والموضع الثالث ألفه ثابتة، والرابع مختلف فيه<sup>(١)</sup>، ونقل المارغني أن العمل على الإثبات فيها كلها<sup>(٢)</sup>، وهو الذي أرجحه لدفع الاشتباه مع الكلمات المتشابهة، ولدفع الإشكال عن العامة، ولأنه الرسم الأقرب إلى النطق.

٦- ورد لفظ ﴿يَقْدِرُ﴾ المسبوق بالباء في ثلاثة مواضع هي: ﴿أَوَّلَيْسَ الَّذِي

خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [يس: ٨١]، و﴿يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [الأحقاف: ٣٣، والقيامة: ٤٠]، وقرأه رويس عن يعقوب في يس ، ويعقوب بتمامه في الأحقاف ﴿يَقْدِرُ﴾ بياء مفتوحة وقاف ساكنة وراء مرفوعة من غير ألف ولا تنوين على أنه فعل مضارع ، والباقون بياء مكسورة وألف بعد القاف والراء منونة مكسورة على أنه اسم فاعل<sup>(٣)</sup>، واتفق الشيخان على رسم هذين الموضعين بحذف الألف، أما الموضع الثالث في القيامة، فسكت عنه الداني، وحذف أبو داود ألفه، ونقل ابن الجزري ثبوت ألفه في كثير من المصاحف، ورجح عدد من علماء الرسم الحذف فيه كالموضعين السابقين وإن لم يقرأ كما قرئنا<sup>(٤)</sup>، وهو الذي يترجح عندي حملاً للفظ على نظيره، وإعمالاً لقاعدة الحذف.

٧- ورد لفظ ﴿كاذبة﴾ في موضعين هما: ﴿لَيْسَ لَوْعِنَهَا كاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢] و

﴿نَاصِيَةٌ كَذِبِيَّةٌ﴾ [العلق: ١٦] نص البلنسي على حذف الألف فيهما، ونص أبو داود على حذف موضع العلق ، والعمل في بعض المصاحف بالحذف

(١) مختصر التبيين، ٣٢١/٢.

(٢) دليل الحيران، ١١٣.

(٣) المستنير، ٣٩٥ و٤٤٧، وإيضاح الرموز، ٦١٥.

(٤) مختصر التبيين، ١٠٣٠/٤، والنشر، ٣٥٥/٢، ودليل الحيران، ١٦٩ و١٧٠ و١٧١.

فيهما<sup>(١)</sup>، وفي بعضها باختيار أبي داود. والذي يترجح عندي الحذف فيهما من باب حمل اللفظ على نظيره، ولوروده نصاً عند البنسسي مع سكوت أبي داود عن الموضوع الآخر، وللعمل بالحذف فيهما في بعض المصاحف.

٨- لفظ ﴿ديار﴾ ورد حذف ألفه حيث ورد وكيف كان، واستثنى أبو داود ﴿خَلَّلَ الدِّيَارِ﴾ [الإسراء: ٥] فأجاز فيه الإثبات والحذف، واستحب الإثبات اختياراً منه وليس عنده فيه عن المصاحف شيء، حيث قال: "و﴿الديار﴾ بألف ثابتة، ولا أمانع من كتبه بغير ألف، والذي أستحب بالألف"<sup>(٢)</sup>، ونص المارغني أن العمل على الحذف فيما عدا هذا الموضوع<sup>(٣)</sup>، إلا أن ترجيح الحذف في جميع المواضع أولى لعدم وجود نقل فيه، وحملاً له على سائر المواضع.

٩- لفظ ﴿صراط﴾ ورد في مواضع كثيرة واختلف في ألفه عن أبي داود، واختياره الحذف، حيث قال: "وكلاهما حسن والأول أختار"<sup>(٤)</sup>، والذي ذكره أولاً هو الحذف، وأطلق الخراز عن أبي داود الوجهين دون ترجيح وتعقبه عدد من الشراح، فقال ابن القاضي: "جرى العمل بالحذف وهو مختار التنزيل"<sup>(٥)</sup> ولم ينص الداني على هذا اللفظ ففهم من عدم ذكره له أنه يرى فيه الإثبات أخذاً من قوله: "إثبات الألف في كل ما كان على وزن فعال"<sup>(٦)</sup>، ولذا نسب المخللّاتي وغيره إلى الداني إثبات

(١) مختصر التبيين، ١٣٠٩/٥ وحاشية رقم ١١، ودليل الحيران، ١٨٢، وسمير الطالبين، ٤٢.

(٢) مختصر التبيين ٧٨٥/٣.

(٣) دليل الحيران ٦٨.

(٤) مختصر التبيين، ٥٥/٢.

(٥) نقله عنه محقق مختصر التبيين، ٥٦/٢، الحاشية ٧.

(٦) المقنع، ٢٠.

ألفه<sup>(١)</sup>، وتعقبه غيره بأن إثبات ألف ما كان على فعال ليس بمطرد، ومثّل بلفظ ﴿كِنْبٌ﴾ محذوف الألف مع أنه على وزن فعال، ورُدّ على التعقب بأن لفظ ﴿كِنْبٌ﴾ نص عليه الداني أنه بالحذف<sup>(٢)</sup>، أما لفظ ﴿صراط﴾ فعدم نص الداني عليه أدخله في عموم عبارته السابقة.

والذي يترجح لي رسم هذا اللفظ بالألف، لأن الألفاظ التي بهذا الوزن معظمها ثابت الألف، ولأنه أيسر على العامة، ولأنه أحد الوجهين الجائزين فيه.

١٠- وقع لفظ ﴿ساحر﴾ مفردًا منكرًا ومعرفًا، ومجموعًا معرفًا.

أما المفرد المنكر فمنه ما اتفق على قراءته ﴿ساحر﴾ بالألف وهو ثمانية مواضع<sup>(٣)</sup>، ومنه ما اتفق على قراءته ﴿سِحْر﴾ وهو أربعة مواضع<sup>(٤)</sup>، ومنه ما اتفقوا على قراءته ﴿سَحَّار﴾ وهو موضع واحد [الشعراء: ٣٧] ومنه ما اختلفوا فيه بين ﴿ساحر﴾ و﴿سَحَّار﴾ وهما موضعان<sup>(٥)</sup>، ومنه ما اختلفوا فيه بين ﴿ساحر﴾ و﴿سِحْر﴾ وهو أربعة مواضع<sup>(٦)</sup>، وهذه المواضع الست المختلف فيها رسمت

(١) إرشاد القراء والكاتبين، ٦٥ (٣٢/ب) وانظر: التسهيل، ١٦.

(٢) المقنع، ٢٠، ومختصر التبيين، ٥٦/٢ الحاشية ٦.

(٣) مواضعها: الأعراف: ١٠٩، ويونس: ٧٦، وطه: ٦٩، والشعراء: ٣٤، وص: ٤، وغافر: ٢٤، والذاريات: ٣٩ و٥٢.

(٤) هي: النمل: ١٣، وسبأ: ٤٣، والصفات: ١٥، والأحقاف: ٧.

(٥) هما: الأعراف: ١١٢، ويونس: ٧٩ قرأهما حمزة والكسائي وخلف (سَحَّار) بوزن فعال، والباقون (ساحر) بوزن فاعل (الغاية، ٢٥٨، والسبعة، ٢٨٩، والتيسير، ١١٢).

(٦) هي: المائدة: ١١٠، ويونس: ٢ وهود: ٧، والصف: ٦ قرأها بوزن فاعل الكوفيون سوى عاصم في المائدة وهود والصف، وقرأها كذلك في يونس الكوفيون وابن كثير، وقرأ الباقيون بوزن فعل (السبعة، ٢٤٩، وإيضاح الرموز، ٣٦٦).

بلا ألف لتحتمل القراءتين، وأما المواضع التي لم يختلف فيها وقرئت بالألف فقط أو بدونها فقط فهي مرسومة بالحذف كذلك معاملة لها معاملة الألفاظ المختلف فيها، وورد عن الشيخين إثبات الألف حيث ورد، وهو مروى عن نافع ومصاحف المدينة، أما موضع ﴿إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢]، فاتفق الشيخان على إثبات ألفه.

وأما المفرد المعرف ﴿السَّاحِرُ﴾ [طه: ٦٩، والزخرف: ٤٩] فألفه ثابتة عند الشيخين وذلك لأنه لا يحتمل أن يقرأ بحذف الألف.

أما المجموع المعرف فورد في موضع واحد فقط: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاجِرُونَ﴾ [يونس: ٧٧] وألفه محذوفة عند الشيخين<sup>(١)</sup>.

والذي يترجح عندي رسم لفظ ﴿سَاحِرٌ﴾ المنكر المختلف في رسمه بالحذف ليحتمل القراءتين، وحملاً للفظ على مواضعه الأخرى التي لم يختلف فيها، أما الموضع المجموع عليه بالإثبات آخر الذاريات في رسم به، ويرسم المعرف بالإثبات، والمجموع بالحذف.

١١ - لفظ ﴿تبارك﴾ ورد في تسعة مواضع<sup>(٢)</sup>، نص أبو داود على حذف الألف في الرحمن والملك، وسكت عن البواقي، والمنقول عن الداني حذف ألفه في جميع المواضع نقلاً عن كتاب المصاحف<sup>(٣)</sup>، والذي يترجح عندي حذف الألف في الجميع حملاً للفظ على نظائره، ولنقل الداني الحذف عن كتاب المصاحف مع سكوت أبي داود عنه.

(١) مختصر التبيين، ٤٦٤/٣ و٤٦٥، ودليل الحيران، ١٥٤، وسمير الطالبين، ٣٧.

(٢) هي: الأعراف: ٥٤، المؤمنون: ١٤، الفرقان: ١٠ و١١، غافر: ٦٤، الزخرف: ٨٥، الرحمن: ٧٨، الملك: ١.

(٣) المقنع، ١٨، ومختصر التبيين ١١٧٤/٤ وحاشية ٥، ودليل الحيران، ١١٩، وسمير الطالبين، ٣١.

١٢- اتفق الشيخان على حذف ألف ﴿سُبْحَانَ﴾ حيث ورد، ونقل الخلاف في موضع الإسراء قبل الأخير [٩٣] ونقل الداني عن مصاحف أهل العراق أن هذا الموضع فيها بالألف، والمعمول به في مصاحف أهل المشرق إثبات الألف اتباعاً لمصاحفهم وهي المصاحف العراقية، وفي مصاحف أهل المغرب الحذف حملاً على نظائره، وفي بعضها بالإثبات كما في مصحف الجماهيرية<sup>(١)</sup>، والذي يترجح عندي الحذف حملاً على نظائره.

١٣- ورد لفظ ﴿شَاهِدٌ﴾ مرفوعاً ومنصوباً في سبعة مواضع<sup>(٢)</sup>، واختلف فيه عن الشيخين، فنُسب إلى الداني إثبات ألفه مطلقاً، وقيد بعضهم عنه الحذف بالمنصوب دون المرفوع، أما أبو داود فإنه يحذف ألف المنصوب دون المرفوع<sup>(٣)</sup>.

والذي يترجح عندي إثبات الألف في المواضع السبعة ما كان منها مرفوعاً أو منصوباً، حملاً للفظ على نظائره، ولأنه الأقرب إلى النطق، والأيسر على العامة.

١٤- ورد لفظ ﴿خَطِيبِينَ﴾ خمس مرات، حذفت ألفه في أربع<sup>(٤)</sup> منها باتفاق الشيخين، ووقع الخلاف في الموضع الخامس وهو ﴿مِنَ الْخَطِيبِينَ﴾ [يوسف: ٢٩] فنقل الخلاف فيه عن الداني، فمن نقل عنه الحذف لاحتمال

(١) المقنع، ٩٥، ومختصر التبيين، ٧٩٦/٣ وحاشية ٢، ودليل الحيران، ١١٢، ورسم المصحف، ١١.

(٢) المواضع المرفوعة هي: هود: ١٧، ويوسف: ٢٦، والأحقاف: ١٠، والبروج: ٣، والمنصوبة هي: الأحزاب: ٤٥، والفتح: ٨، والمزمل: ١٥.

(٣) مختصر التبيين ٤/١٠٠٤، وحاشية ٢/٢١٣، وسمير الطالبين ٣٨، والتسهيل ٣٣، والجواهر اللطيف ٩٥، ورسم المصحف ٥٦.

(٤) هي: يوسف: ٩١ و٩٧، والقصص: ٨، والحاقة: ٣٧.

دخوله في القاعدة، ومن نقل عنه الإثبات لسكوته عنه، أما أبو داود فسكت عنه ، والمعمول به عنه الإثبات كما نقله الخراز وغيره<sup>(١)</sup>.

والذي يترجح عندي رسم جميع المواضع بالحذف على ما عليه العمل عن الداني حملاً للفظ على نظائره، ولأن أبا داود لم ينص على إثبات ألفه بل سكت عنه.

١٥- ورد خلاف في رسم لفظ ﴿أحيا﴾ في أربعة مواضع هي:

﴿فَأَخْيَكُمُ﴾ [البقرة: ٢٨] ، ﴿ثُمَّ أَخْيَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٣] ، ﴿إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيٍ﴾ [المؤمنون: ٣٩] ، ﴿سَوَاءٌ نَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [الجاثية: ٢١] ، نص أبو داود على ﴿ثُمَّ أَخْيَهُمْ﴾ ونقل أنه في بعض المصاحف بألف وفي بعضها بلا ألف، وعلق المحقق بأن الاختيار عن أبي داود الحذف وعليه رسم أهل المشرق هنا وفي ﴿فَأَخْيَكُمُ﴾ ، ولم يمنع من الإثبات وعليه مصاحف أهل المغرب مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

والذي يترجح عندي إثبات ألفه لأنه الأقرب إلى النطق، والأيسر على العامة، وعليه العمل عند المغاربة ، وفيه حمل اللفظ على نظائره فإن لفظ ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ [المائدة: ٣٢] ألفه ثابتة باتفاق.

### المطلب الثالث: ألفاظ أبدلت فيها الألف ياءً

اخترت في هذا المطلب عدة ألفاظ مما أبدلت فيه الألف ياء ورجحت ما ظهر لي فيها بعد النظر في أقوال علماء الرسم، وهذه الألفاظ هي:

١- ورد لفظ ﴿لَدَى﴾ في موضعين هما: ﴿لَدَا أَلْبَابٍ﴾ [يوسف: ٢٥] ،

(١) دليل الحيران، ٥٦، ورشف اللمى، ٢٣٠، والجوهر اللطيف، ٨٥، والتسهيل، ١٣، وسمير الطالبيين، ٢٦.

(٢) مختصر التبيين، ٢/٢٩٢، والحاشية رقم ١٢، وانظر: دليل الحيران، ٢٧٧.

﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨] واتفقت المصاحف على رسم موضع يوسف بالألف، واختلفت في موضع غافر، فقال أبو عمرو الداني: "واختلفت - أي المصاحف - في غافر وأكثرها على الياء"<sup>(١)</sup> واقتصر أبو داود في موضعين من التنزيل على الياء في غافر، وحكى الخلاف في موضع آخر منه، وقيل في تعليل الفرق في رسم اللفظ بين الموضعين: معنى الذي في يوسف: عند، والذي في غافر: في، ولذا فرّق بينهما في الكتابة، وقال النحويون: "المرسوم بالألف على اللفظ، والمرسوم بالياء لانقلاب الألف ياء مع الإضافة إلى الضمير"<sup>(٢)</sup>. والراجح عندي رسم موضع غافر بالياء لأن عليه أكثر المصاحف، ولأنه يشير إلى الفرق في المعنى بين هذا الموضع وموضع يوسف المتفق على رسمه بالألف، ولأنه الأقرب إلى الرسم الإملائي.

٢- ورد لفظ ﴿اجتبي﴾ في أربعة مواضع هي: ﴿أَجَبَّهْ وَهَدَّهْ﴾ [النحل: ١٢١] ﴿ثُمَّ أَجَبَّهْ﴾ [طه: ١٢٢]، ﴿هُوَ أَجَبَّكُمْ﴾ [الحج: ٧٨]، ﴿فَأَجَبَّهْ رَبُّهُ﴾ [القلم: ٥٠]، روى أبو داود في موضعي النحل والحج ثلاثة أوجه هي: بالألف، وبالياء، وبدونهما، وحسن الأوجه الثلاثة، ويؤخذ من كلامه أن رسمه بالياء من مجرد اختياره لا أنه كتب بعض المصاحف، ويؤخذ من عبارته أنه تأمل في المصاحف القديمة فوجدها بغير ألف، وفي أكثرها بالألف، وسكت أبو عمرو عنه، ومقتضى سكوته رسمه بالياء حسب القاعدة، ورجح المارغني وغيره رسمه بالياء اتباعاً للأصل في ذوات الياء، وحملاً له على نظائره، ولسكوت أبي

(١) المقنع، ٦٥.

(٢) مختصر التبيين، ٧٦/٢، ٧١٣/٣، والحاشية رقم ٥، ودليل الحيران، ٢٨٢،

عمرو عن عده من المستثنيات<sup>(١)</sup>.

أما موضعاً طه والقلم، فنص أبو داود على أنهما بالحذف بلا ياء،  
وعليه العمل خلافاً لما نقله المخللاتي أنهما بالياء<sup>(٢)</sup>.

والذي يترجح عندي رسم المواضع الأربعة بالحذف، حملاً للمختلف  
فيه على المتفق عليه، وتيسيراً على العامة بسبب اجتماع الأمثال حال الكتابة  
بالإبدال، ولصحة النقل بالحذف.

٣- ورد لفظ ﴿سِيَاهُمْ﴾ في ستة مواضع هي: ﴿سِيَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٣،  
والأعراف: ٤٦، ٤٨، ومحمد: ٣٠، والرحمن: ٤١]، و﴿سِيَاهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] وفي رسمه ثلاثة  
أوجه هي: بالألف، وبالحذف، وبالياء، والذي نص عليه أبو داود رسمه  
بالحذف في البقرة والقتال والرحمن، وبالياء في موضعي الأعراف، وبالألف في  
الفتح، وعلل الرسم بالحذف أنه اختصاراً واكتفاءً بفتحة الميم عنها لدلالاتها  
عليها، وبالياء أنه على الأصل وللإشارة إلى الإمالة، وبالألف أنه على اللفظ  
والتفخيم<sup>(٣)</sup>، ولم يذكر الداني إلا استثناء موضع الفتح من الرسم بالياء، ونقل  
عن معلى عن عاصم أنه قال: "تكتب ﴿سِيَاهُمْ﴾ في القرآن بالألف"<sup>(٤)</sup>، ولعل  
هذا ما جعل الخوارزمي ينقل رسم هذا اللفظ بالألف مطلقاً<sup>(٥)</sup>، ومع رواية

(١) مختصر التبيين، ٧٨٢/٣، وحاشية ١٣، ودليل الحيران، ٢٧٨ و ٢٧٩.

(٢) دليل الحيران، ٢٧٨، وإرشاد القراء والكاتبين، ١٦٣ و ٢١٣، وسمير الطالبين، ٣١.

(٣) مختصر التبيين، ٣١٢/٢، وانظر: رشف اللمي، ٢٤٠ و ٢٦١، وسمير الطالبين، ٦٢، ودليل  
الحيران، ٢٧٨.

(٤) المقنع، ٨٩.

(٥) موجز كتاب التقريب في رسم المصحف العثماني، نص مؤلفه على المواضع الخمسة أنها بالألف  
ولم يذكر شيئاً بالنسبة إلى موضع البقرة، ص ٣٥ و ٨٢ و ٨٥.



الدايني هذا القول إلا أن المنقول عنه رسم باقي المواضع بالياء<sup>(١)</sup>، بل رسم موضع الفتح بالياء في مصحف من القرن التاسع الميلادي<sup>(٢)</sup>، وضبط بعضهم موضع الفتح المرسوم بالألف أنه غير المسبوق بياء الجر كباقي المواضع.

والذي يترجح عندي حمل المختلف فيه على المجمع عليه وهو موضع الفتح المجمع على رسمه بالألف، فيكتب به في جميع المواضع، وهو أقرب إلى النطق، وأيسر على العامة، ولا يتعارض مع قراءة اللفظ بالإمالة، ويتفق مع القول برسم جميع المواضع بالألف.

٤- لفظ ﴿وَسُقِّيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣] في رسمه ثلاثة مذاهب: بالألف، وبحذفها، وبالياء، ورجح بعضهم رسمها بالألف إعمالاً لقاعدة: "ما أدى رسمه بالياء إلى اجتماع ياءين يترك رسم الألف ياء وترسم ألفاً على اللفظ كراهة اجتماع متماثلين في الصورة"، ومن رجع رسمه بالياء فاتباعاً لقول اللبيب: "اتفقت المصاحف على رسمها بياءين من غير اختلاف"، واختار أبو داود رسمه بالحذف<sup>(٣)</sup>.  
والذي يترجح عندي رسمه بالألف إجراءً للقاعدة عليه، وموافقة لمن رسمه كذلك، ولأنه أيسر وأقرب إلى النطق.

٥- لفظ ﴿عُقْبَهَا﴾ [الشمس: ١٥] ورد في رسمه وجهان: بحذف الألف، وبالياء، وهو القياس<sup>(٤)</sup>، إلا أن الأولى رسمه بالوجه الأول بحذف الألف وبلا ياء كراهة اجتماع صورتين متشابهتين، ولأن العمل عليه في عدد من المصاحف.

(١) التسهيل، ٢٢، وعليه العمل في مصحف الجماهيرية.

(٢) رحلة المصحف الشريف من الجريد إلى التجليد، ٢٨، فيه صورة لصفحة من مصحف كتب في القرن التاسع أو العاشر الميلادي.

(٣) مختصر التبيين ١٣٠٠/٥ وحاشية ١، ودليل الحيران، ٢٧٧.

(٤) مختصر التبيين ١٣٠٠/٥ وحاشية ٢، ودليل الحيران، ٢٧٧، ورشف اللمي، ٢٦١.

٦- لفظ ﴿بِأَيِّمٍ﴾ [إبراهيم:٥] اختلف الشيخان فيه على وجهين:

الأول: رسمه بياء واحدة بعدها ألف ثابتة.

الثاني: رسمه بياءين مع حذف الألف، وهو اختيار أبي داود في التنزيل<sup>(١)</sup>، وذكروا في تعليل زيادة الياء وجهين هما: التنبيه على جواز الإمالة، والتنبيه على جواز كتابته على الأصل، كما كتب: ﴿اللَّهُو﴾ [الجمعة: ١١]، و﴿اللَّعِين﴾ [الأنبياء: ٥٥] بلامين على الأصل.

واختلفت المصاحف في رسمه، ففي بعضها بياءين<sup>(٢)</sup>، وفي بعضها بالألف<sup>(٣)</sup>، والذي أرجحه رسمه بالألف لأنه أقرب إلى اللفظ، وأبعد عن الإشكال، ولأنه كتب كذلك في بعض المصاحف، ولأن التنبيه على جواز الإمالة لا وجه له في هذا اللفظ لعدم القراءة بها في المتواتر.

## المبحث الثاني

### ألفاظ زيدت فيها الألف

توجد ألفاظ عديدة زيدت فيها الألف، منها ما زيدت فيه في وسط الكلمة، ومنها ما زيدت فيه في آخرها، وسأذكر في هذا المبحث عدداً منها مع ترجيح أحد الأوجه فيها، ومن هذه الألفاظ:

١- الألف بعد الواو المتطرفة: اتفق شيوخ النقل على زيادة الألف بعد

(١) المقنع، ٩٤، ومختصر التبيين، ٧٤٦/٣.

(٢) نص محقق مختصر التبيين على أنه في مصاحف المغاربة بياءين، وأن مصاحف المشاركة اختلفت في رسمه بين إثبات الألف وحذفها (مختصر التبيين ٧٤٦/٣ حاشية ٤) والمعمول به في معظم المصاحف المشرقية حالياً بياءين.

(٣) التسهيل، ٣٧، ومصحف الجماهيرية، وهو مرسوم بالألف في مصحف كتب سنة ١٢٨٦ (رحلة المصحف ٣٨).

واو الجمع، وعلى زيادة الألف بعد واو اسم الفاعل المضاف نحو: ﴿إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ﴾ [الدخان: ١٥] ، و﴿فَاكْسُوا رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]، واتفقوا على إسقاط الألف من: ﴿وَبَاءُوا﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿وَجَاءُوا﴾ حيث وقعوا، و﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾ [الحشر: ٩] ، و﴿سَعَوْا﴾ [سبأ: ٥] دون موضع الحج [٥١]، و﴿فَأَوُّوا﴾ [البقرة: ٢٢٦]، و﴿وَعَتَوْا﴾ [الفرقان: ٢١] دون ما عداها، وزادوها باتفاق بعد واو الفرد المتطرفة نحو: ﴿أَشْكُوا﴾ [يوسف: ٨٦]، واستثنوا: ﴿عَسَىٰ اللَّهُ أَن يَعْفُو عَنْهُمْ﴾ [النساء: ٩٩] ، أما ما يشبهه مثل: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ الْيَتَامَى﴾ [البقرة: ٢٣٧] فبعده ألف ، وكذلك لا ألف بعد واو ﴿ذُو﴾<sup>(١)</sup> . ووجه زيادة الألف: الدلالة على فصل الكلمة عما بعدها وصحة الوقف عليها، ولا يصلح التوجيه بالتفريق بين واو الجمع والفرد لعدم اختصاصها بأحدهما<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا في: ﴿لَيَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ﴾ [الروم: ٣٩] ، و﴿ءَاذُوا مُوسَى﴾ [الأحزاب: ٦٩] ، فالداني رجح الإثبات ونقله عن بعض الرواة، وأبو داود لم يرجح وسكت عنهما الخراز، والمعمول به في المصاحف إثبات ألفيهما<sup>(٣)</sup>، وهو الذي أرجحه حملاً لهما على سائر المواضع.

٢- ورد لفظ ﴿لَوْلَوْ﴾ في ستة مواضع، اتفق شيوخ النقل على إثبات

(١) ورد في بعض كتب الرسم النص على زيادة ألف بعد واو ﴿ذُو﴾ في مواضع منها: ﴿ذُو رَحْمَةٍ﴾ [الأنعام: ١٤٧]، و﴿ذُو الْفَضْلِ﴾ [البقرة: ١٠٥]، وهو مخالف لنقل الداني اتفاق المصاحف على حذف الألف بعد الواو من ﴿ذُو﴾ (انظر: المقنع، ٢٨، وموجز كتاب التقريب في رسم المصحف العثماني، ٢٤ و ٣٤ و ٣٨ و ٨٨ وغيرها).

(٢) دليل الحيران، ٢٥٤.

(٣) المقنع، ٢٧، ودليل الحيران، ٢٥٢ و ٢٥٣، وجامع البيان، ٢٧٠ و ٢٧١.

الألف بعد واو ﴿لَوْلُوا﴾ المتفق على قراءته بالنصب، وذلك في موضع واحد ﴿حَبِيبَهُمْ لَوْلُوا مَنُورًا﴾ [الإنسان: ١٩] ، واختلف القراء في موضعين آخرين هما: ﴿يُحْكَمُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُوا﴾ [الحج: ٢٣، وفاطر: ٣٣] فقرأه نافع وعاصم وأبو جعفر بالنصب، وافقهم يعقوب في موضع الحج، وقرأ الباكون بالجر<sup>(١)</sup>، واتفق علماء الرسم على الأول أنه بالألف، واختلف في الثاني عن أبي عمرو الداني، والعمل على رسمه كموضع الحج.

أما المواضع الثلاثة الباقية فمنها ما هو مرفوع وهو: ﴿كَانَتْهُمْ لَوْلُوا مَكُونًا﴾ [الطور: ٢٤]، و﴿يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْلُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، ومنها ما هو مخفوض وهو: ﴿كَأَمْثَلِ اللَّوْلُ الْمَكُونِ﴾ [الواقعة: ٢٣]، واختلف في رسم هذه الثلاثة، واختيار أبي داود عدم إثبات الألف في الطور والواقعة والتخيير في الرحمن، وقيل في وجه زيادتها إنها لتقوية الهمزة وبيانها ولشبهها بواو الجمع<sup>(٢)</sup>، وجرى العمل في مصاحف أهل المغرب على إثبات الألف في موضع الرحمن ، وفي مصاحف أهل المشرق على عدم إثباتها في المواضع الثلاثة، وهو الأولى والأرجح، لأنه أقرب إلى النطق، وأيسر على العامة.

٣- لفظ ﴿جَاءَ﴾ اختلفت المصاحف فيه في موضعيه [الزمر: ٦٩، الفجر: ٢٣] حيث ذكر الداني وأبو داود والشاطبي أنهما في بعضها بألف وفي بعضها بلا ألف، وجرى عمل مصاحف أهل المشرق على إثبات الألف<sup>(٣)</sup>،

(١) المبسوط، ٣٠٦، والنشر، ٣٢٦/٢.

(٢) دليل الحيران، ٢٥٥ و ٢٥٦، وجامع البيان، ٢٧٣ و ٢٧٤.

(٣) دليل الحيران، ٢٤٨.

والذي يترجح عندي رسمهما بلا ألف لأنه الأقرب إلى اللفظ، والأيسر على العامة، وفيه حمل اللفظ على نظائره.

٤- اتفقت المصاحف على زيادة الألف في ﴿لَأَذِجَنَّهٗ﴾ [النمل: ٢١]، واختلفت في زيادة الألف وعدمها في ألفاظ هي: ﴿وَلَأَوْضَعُوْا﴾ [التوبة: ٤٧]، ﴿لَأَنْتُمْ﴾ [الحشر: ١٣]، و﴿لَأَتَوْهَا﴾ [الأحزاب: ١٤]، و﴿لِأَلَى﴾ [آل عمران: ١٥٨]، والصفات: [٦٨]، وقيل في توجيه هذه الزيادة:

- الدلالة على إشباع حركة الهمزة وهي الفتحة وإتمام الصوت بها.
- تقوية الهمزة وبيانها لأنها حرف خفي فقويت بالألف في الكتابة كما قويت بالمد في النطق.
- هي الفتحة وكتبت ألفاً لأنهم لم يكونوا يثبتون الحركات.
- هي صورة الفتحة.<sup>(١)</sup>

ورجح أبو داود فيها الحذف وعلل اختياره بقوله: "لجيء ذلك كذلك في أكثر المصاحف وموافقة لسائر ما جاء في القرآن من ذلك على اللفظ والأصل خارجاً عن الخمسة المواضع المذكورة الشاذة المختلف فيها"<sup>(٢)</sup>.

والذي يترجح عندي رسم الألفاظ الخمسة المختلف فيها بلا ألف، وهو الراجح عند كثير من علماء الرسم فيها، ورسم اللفظ السادس المتفق عليه وهو ﴿لَأَذِجَنَّهٗ﴾ بالألف، ولولا الإجماع عليه لرجحتُ الحذف فيه، حملاً للفظ على نظائره، ولأن هذه الألف الزائدة تسبب إشكالاً عند كثير من

(١) دليل الحيران، ٢٤٤، وجامع البيان، ٢٦٤.

(٢) مختصر التبيين، ٣٧٩/٢-٣٨١.

العامة، وكما أن الألفاظ الخمسة الأخرى روي فيها الوجهان عن المصاحف القديمة، فلعل في بعض المصاحف القديمة رُسم ﴿لَا أَذْبَحْتُهُ﴾ بلا ألف ولم يصلنا، وهذا يحتاج إلى مواصلة البحث في المصاحف القديمة.

### المبحث الثالث

#### ألفاظ مختلف في حذف أو زيادة حروف فيها سوى الألف

تقدم أن الألف أكثر الحروف حذفاً كما أنه أكثرها زيادة، أما باقي الحروف ومنها الواو والياء فحذفها أو زيادتها أقل من الألف ولذا جمعتها في مبحث واحد، اقتصر في هذه على ألفاظ حذفت منها الياء، وألفاظ زيدت فيها الواو.

#### المطلب الأول: ألفاظ حذفت منها الياء

قد يكون الحذف للياء بسبب اجتماع مثلين، وقد يكون بدون هذا السبب، وسأذكر ألفاظاً من كلا هذين النوعين على النحو الآتي:

١- حذف إحدى الياءين، وقد تكونان متوسطتين أو متطرفتين، أما المتوسطتان فحذفت إحدى الياءين من ألفاظ: ﴿التَّيِّبِينَ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿الْأُمِّيِّينَ﴾ [الجمعة: ٢]، و﴿الْحَوَارِيِّينَ﴾ [المائدة: ١١١]، و﴿رَبِّبَيْنَا﴾ [آل عمران: ٧٩]، حيث وردت باتفاق شيوخ الرسم، وأثبتت الياءان في ﴿عَلَيْنَا﴾ [المطففين: ١٨]، وفي ﴿يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، و﴿أَفَعِينَا﴾ [ق: ١٥]، و﴿حَيِّبْنَا﴾ [النساء: ٨٦]، و﴿يُحْيِينَا﴾ [الشعراء: ٨١] ونحوها وعلّة الحذف هنا ظاهرة وهي كراهة توالي المثليين.

وأما المتطرفتان فلهما صورتان؛ الأولى: إذا سكنت الياء الثانية نحو: ﴿يُحْيِيهِ وَيُمِيتُهُ﴾ [نحو: البقرة: ٢٥٨]، و﴿يُنحِي الْمَوْتِ﴾ [الحج: ٦]، اتفق شيوخ الرسم على حذف

إحدى الياءين، والأرجح حذف الثانية، وثانيهما: إذا تحركت الثانية، وذلك في أربع كلمات هي: ﴿إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، و﴿حَيِّ﴾ [الأنفال: ٤٢] على قراءة الإظهار، وهي قراءة المدنيين ويعقوب وخلف والبنزي وشعبة وقنبل في أحد وجهيه<sup>(١)</sup>، و﴿يُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [القيامة: ٤٠]، و﴿لِنُحْيِي بِهِ﴾ [الفرقان: ٤٩].

أما ﴿عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [الأحقاف: ٣٣] فإن الشيخين سكتا عنه وأطلق الشاطبي في العقيلة وأبو العباس بن حرب في كتابه في الرسم الحذف فشمل موضع الأحقاف أيضاً، والعمل على حذف الياء في المواضع الخمسة<sup>(٢)</sup>، وهو الأولى حملاً للفظ على نظائره.

٢- لفظ ﴿عباد﴾ المنادى حذفت الياء من آخره إلا في ثلاثة مواضع هي: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [العنكبوت: ٥٦] وهو الموضع الأخير فيها، و﴿قُلْ يَاعِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣] وهو الموضع الأخير فيها، و﴿يَعْبَادِ لَا حَوفَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾ [الزخرف: ٦٨]، فالأولان ياءهما ثابتة بالاتفاق، والأخير فيه الوجهان وفيه أكثر من قراءة، حيث قرأ شعبة ورويس بإثبات الياء مفتوحة وصلاً ساكنة وقفاً، وقرأ المدنيان وأبو عمرو وابن عامر بإثبات الياء ساكنة في الحالين، وقرأ الباكون بحذف الياء في الحالين<sup>(٣)</sup>، وهو مرسوم بالياء في مصاحف المدينة والشام، وفي سائر المصاحف بلا ياء، وذكر المارغني أن العمل على إثباتها<sup>(٤)</sup>، والأولى في نحو هذا أن يرسم بحذف الياء

(١) النشر، ٢/٢٧٦.

(٢) دليل الحيران، ٢٠٠-٢٠٢.

(٣) المستنير، ٤٣٨، وإيضاح الرموز، ٦٥٠.

(٤) دليل الحيران، ١٩٧.

ليحتمل القراءتين، وعلى قراءة الإثبات تلحق الياء.

٣- ورد لفظ ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ في تسعة وستين موضعاً، منها ثلاث وثلاثون تقرأ بالألف بعد الهاء، منها خمسة عشر في سورة البقرة، وثمانية عشر في سور متعددة، وباقي المواضع وهي ستة وثلاثون موضعاً تقرأ بالياء بلا خلاف، والقراءة بالألف في المواضع المذكورة لابن عامر بخلاف عن ابن ذكوان، فتكون قراءة هشام عنه بالألف وجهاً واحداً، وقراءة ابن ذكوان عنه بالوجهين<sup>(١)</sup>، والمختلف في رسمه منها مواضع سورة البقرة فقط، حيث نقل الداني حذفها عن مصاحف أهل العراق والبصرة خاصة وأهل لشام، وعلق عليه أبو داود بقوله: "لقراءتهم ذلك بالألف"<sup>(٢)</sup>.

والذي يترجح عندي رسم لفظ ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بالياء حيث ورد، وذلك لما يسببه رسمه بالحذف من إشكال على العامة، وحملاً للفظ على نظائره، فإن الخلاف بين القراء حاصل في اللفظ في ثمانية عشر موضعاً خارج سورة البقرة لم ترسم إلا بالياء، فيحمل القليل على الكثير، ويمكن قصر كتابتها بالحذف في المصاحف المكتوبة بقراءة ابن عامر.

### المطلب الثاني: ألفاظ زيدت فيها الواو

زيدت الواو في ألفاظ باختلاف، وهي ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤٥، والأنبياء: ٣٧] و﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ في موضعين [طه: ٧١، والشعراء: ٤٩]، أما الموضع الثالث من ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٤] فلم تنقل فيه زيادة الواو، ومما عللت به هذه الزيادة

(١) سراج القارئ المبتدي، ١٥٦، وإيضاح الرموز، ٢٨٤ و ٢٨٥.

(٢) مختصر التبيين، ٢٠٦/٢، وسمير الطالبين، ٤٩.



أنها لتقوية الهمزة وبيانها، أو للدلالة على إشباع حركتها من غير تولد واو لتمييز عن المختلصة، أو أنها صورة لحركة الهمزة، أو أنها حركة الهمزة، أو أنها صورة الهمزة فتكون الألف قبلها زائدة، أو تكون الألف علامة لإشباع الفتحة التي قبل الهمزة، وقيل إن زيادة الواو في ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ لتحتمل قراءة أخرى وهي: (سَأُورِثْكُمْ)، وهي قراءة شاذة لا يعول عليها، وقيل زيدت الواو للمبالغة في الوعيد والإغلاظ، ويمكن الصوت بها ويزاد في إشباعه واعتماده<sup>(١)</sup>.

وهذه الزيادة مروية عن الداني وأبي داود وغيرهما من شيوخ الرسم، ونسبت إلى المصاحف العراقية والمدنية، ونُسب إلى المصحف الشامي الوجهان، والمعمول به في المصاحف الآن زيادة الواو في ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ في الموضوعين وعدم زيادتها في ﴿لَأُصَلِّيَنَّكُمْ﴾ في الموضوعين<sup>(٢)</sup>.

والراجح عندي رسم جميع المواضع بلا واو، موافقة للمصاحف التي حذفت فيها، وتيسيراً على العامة، ولأنه الأقرب إلى النطق.

### المبحث الرابع

#### ألفاظ مختلف في كتابة الهمزة فيها

تعد مسألة كتابة الهمزة من مشكلات علم الإملاء، ولعلها كذلك في رسم المصحف، ومن الألفاظ التي اختلفت في كتابة الهمزة فيها في المصحف:

١- ﴿يَسْتَلُونَ عَنْ﴾ [الأحزاب: ٢٠] هذا الموضوع خاصة دون سائر المواضع اختلفت في رسمه فرسم بالألف صورة للهمزة وبدونها، وفيه قراءتان:

(١) مختصر التبيين، ٥٧٢/٣-٥٧٤، ودليل الحيران، ٢٦٣.

(٢) دليل الحيران، ٥٦٣، وسمير الطالبين، ٥٦، وجامع البيان، ٢٧٩.

الأولى بتشديد السين بعدها ألف وبعدها همزة مفتوحة لرويس، والثانية بسكون السين وبعدها همزة مفتوحة للباقيين<sup>(١)</sup>، ونص علماء الرسم على الاختلاف في رسمه فقال الداني: " في بعض المصاحف ﴿يَسْأَلُونَ﴾ بغير ألف وفي بعضها بالألف، ولم يقرأ بذلك أحد من أئمة القراء إلا ما روينا من طريق رويس .."<sup>(٢)</sup>، ورجح عدد من علماء الرسم كتابته بالألف، ومنهم المخلاقي حيث قال: "و ﴿يَسْأَلُونَ﴾ بحذف الألف وإثباته وهو المشهور لاحتمال قراءة يعقوب من رواية رويس عنه بتشديد السين ومدها وفتح الهمزة"<sup>(٣)</sup>، وقال ابن عاشر:

ورسم يسألون بالأحزاب بألف حقاً بلا ارتياب<sup>(٤)</sup>

ونص عدد من علماء القراءات على أنه يوقف لحمزة في هذا الموضع بوجهين هما: النقل، والإبدال ألفاً اتباعاً لرسمه بالألف<sup>(٥)</sup>، ورجح آخرون رسمه بالحذف<sup>(٦)</sup>.

والذي يترجح عندي رسمه بالألف صورة للهمزة ليحتمل القراءتين، ولأنه الأقرب إلى النطق، والأيسر على العامة.

٢- لفظ ﴿جزاء﴾ اختلف في رسمه بزيادة الواو على أنها صورة للهمزة أو

(١) المستنير، ٣٧٣/٢.

(٢) المقنع، ٤٣.

(٣) إرشاد القراء والكاتبين، ١٨٣، وانظر: ٢٠١، وموجز كتاب التقريب، ٧٢، وسمير الطالبين، ٨٢.

(٤) الإعلان بتكميل مورد الظمان، ٤٠، وسمير الطالبين، ٨٢.

(٥) إتحاف فضلاء البشر، ٣٧٣/٢، والبدور الزاهرة، ٢٥٥.

(٦) دليل الحيران، ٢١٨.

عدم زيادتها، فاتفق على رسمه بالواو في ثلاثة مواضع هي: ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٢٩]، و﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ﴾ [المائدة: ٣٣]، ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] وموضع اختلف فيه عن أبي عمرو دون أبي داود الذي جزم برسمه بالواو وهو: ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ [الحشر: ١٧]، وموضع اختلف فيها الشيخان هي: ﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحَسَنَى﴾ [الكهف: ٨٨] على قراءة ﴿جَزَاءُ﴾ بالرفع وهي قراءة المدنيين وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة<sup>(١)</sup>، ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ مَنْ تَزَيَّ﴾ [طه: ٧٦]، و﴿ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الزمر: ٣٤]، ونص الداني على أن موضعي الكهف وطه بالواو في المصاحف العراقية ورجح رسمهما بالواو، ونقل الخلاف في موضع الزمر، ونص غيره على رسم المواضع المتفق عليها، وهما موضعا المائدة والشورى بالواو، وموضع الحشر والزمر كذلك، دون سائر المواضع<sup>(٢)</sup>، وهما موضعا الكهف وطه.

والمعمول به في المصاحف في الألفاظ المختلف فيها كتابتها بالألف سوى موضع الحشر، وهو الذي يترجح لدي نظراً للاختلاف فيها، بخلاف المواضع الأربعة الأخرى فهي مرسومة بالواو بالإجماع أو عند الأكثرين.

وتوجد ألفاظ أخرى مشابهة لهذا اللفظ اختلف فيها علماء الرسم مثل :

﴿أَبْنَوْا﴾ [المائدة: ١٨]، و﴿يُنَشُّوْا﴾ [الزحرف: ١٨]، وغيرهما والعمل فيها بحذف الألف وبياتبات الواو وألف بعدها.

٣- لفظ ﴿أولياء﴾ المصحوب بضمير حال كونه مرفوعاً أو مجروراً، حذف

(١) الغاية، ٣١١ و ٣١٢، والنشر، ٣١٥/٢.

(٢) المقنع، ٥٧، وجامع البيان، ٢٤٥.

بعض كُتّاب المصاحف صورة الهمزة منه والألف التي بعد الياء، وذلك في ستة مواضع هي: ﴿أُولِيَاؤُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٧، والأنعام: ١٢٨] ، و﴿إِن أُولِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُنْقُونَ﴾ [الأنفال: ٣٤] و﴿نَحْنُ أُولِيَاؤُكُمْ﴾ [فصلت: ٣١] ، و﴿لِيُوحُونَ إِلَيْكَ أُولِيَايَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢١] ، و﴿إِلَى أُولِيَايِكُمْ مَّعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٦] ، وأثبت آخرون صورة الهمزة والألف، وهو اختيار أبي داود وعليه العمل<sup>(١)</sup>، وهو الراجح لأنه الأقرب إلى النطق، ولأن الرسم الآخر يلبس على العامة بسبب تشابه صورة الهمزة في حالتي الرفع والجر.

### المبحث الخامس

#### ألفاظ مختلف فيها بين القطع والوصل وبين الهاء المربوطة والتاء المفتوحة

توجد ألفاظ عديدة اختلف فيها علماء الرسم بين القطع والوصل، وألفاظ اختلفوا فيها بين كتابتها بالهاء المربوطة أو بالتاء المفتوحة، وقد اقتصرنا على ذكر مواضع قليلة منها مما ظهر لي وجه الترجيح فيه، وتركت ألفاظا عديدة شعرت بأن الترجيح فيها يحتاج إلى مزيد بحث وتأمل، ولعله يتيسر لاحقاً بحثها بإذن الله، وفيما يلي ذكر هذه المواضع:

١- الحروف المقطعة في فواتح بعض السور رسمت موصولة إلا ﴿حَمَّ﴾

﴿عَسَقَ﴾ [الشورى] فرسمت بالقطع بين الميم والعين، والقول بوصلها لم يصح فلا يعمل به ولا يلتفت إليه، وقيل في تعليل فصل ﴿حَمَّ﴾ عما بعدها: لتبقى في الرسم كسائر أخواتها، ولأنها معدودة آية في العدد الكوفي فينبغي قطعها عما بعدها، وهذا يقتضي جواز الوقف عليها والبدء بما بعدها بخلاف

(١) دليل الحيران، ٢١٠.

سائر الحروف المقطعة فلا يجوز فصل بعضها عن بعض ولا الوقوف على ما قبل آخرها اتباعاً للرسم<sup>(١)</sup>.

٢- ﴿وَلَاتَ جِينَ﴾ [ص:٣] اقتصر فيه أبو داود على القطع، ونقل الداني بسنده عن أبي عبيد أنها في مصحف عثمان موصولة، وتعقبه بأنه ليس كذلك في شيء من مصاحف أهل الأمصار، وأنها في جميع المصاحف القديمة والجديدة بالقطع<sup>(٢)</sup>، ويرى آخرون أن الإنكار على أبي عبيد غير متجه لأنه حكى ما رأى، وثبت عن العرب زيادة التاء في أول أسماء الزمان ومنها حين، ولذا لم ينكر الخراز ولم ينقل الإنكار على أبي عبيد<sup>(٣)</sup>، بل إن ابن الجزري أيد ما قاله أبو عبيد فقال: "إني رأيتها في المصحف الذي يقال له الإمام مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه ﴿لا﴾ مقطوعة، والتاء موصولة، ورأيت به أثر الدم وتتبع في ما ذكره أبو عبيد فوجدته كذلك، وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة المحروسة"<sup>(٤)</sup> إلا أن أكثر علماء الرسم على عدم الاعتداد بما نقله أبو عبيد وحملوه على مخالفة الجمهور وسائر المصاحف<sup>(٥)</sup>، والمعمول به هو القطع وهو الحري بالاتباع، ويؤيده أن القراء جميعاً يقفون على ﴿ولات﴾ عند الضرورة سواء من وقف منهم بالهاء وهو الكسائي أم بالتاء وهم الباقون<sup>(٦)</sup>

(١) هداية القاري، ٤٥٧.

(٢) المقنع، ٧٦، وكلام أبي عبيد في كتابه اختلاف الحديث ٢٥٠/٤.

(٣) دليل الحيران، ٢٩٨.

(٤) النشر، ١٥٠/٢ و١٥١.

(٥) مختصر التبيين، ١٠٤٧/٤ حاشية ٥، والمنح الفكرية، ٣١٣ و٣١٤، ودليل الحيران، ٢٩٨.

(٦) المستنير، ٤٠٣، وإيضاح الرموز، ٢٤٣.

و لم ينقل عن أي منهم أنه وقف على ﴿ولا﴾ بدون التاء<sup>(١)</sup>.  
٣- ﴿أن لو﴾ وردت في أربعة مواضع، رسمت مقطوعة في ثلاثة منها<sup>(٢)</sup>،  
واختلف في ﴿وَأَلْوِ اسْتَقَمُوا﴾ [الجن: ١٦] فنص أبو داود على وصله وسكت عنه  
الخراز لما قاله بعضهم أن أبا عمرو لم يتعرض لما قاله أبو داود، وأنه لم يكتب في  
هذا الموضع إلا مقطوعاً، وكأنه يرى عدم وجود خلاف فيه، وأن جميع المواضع  
مقطوعة باتفاق<sup>(٣)</sup>، وعلى القطع في موضع الجن كالثلاثة السابقة العمل في  
مصاحف أهل المغرب، أما في مصاحف أهل المشرق فالعمل على الوصل في  
موضع الجن.

والذي يترجح لي كتابته بالقطع حملاً للفظ على نظائره، ولأن كتابة  
الوصل تشكل على العامة، ولأن القطع في مثل هذا هو الأصل.

٤- ﴿في ما﴾ اختلف في كتابتها بين القطع والوصل في أحد عشر  
موضعاً<sup>(٤)</sup>، وباقي مواضعها موصولة، ونص أبو عمرو على الخلاف في المواضع  
الأحد عشر وأن الأكثر على القطع فيها، ونص أبو داود على القطع في موضعي  
الشعراء والأنبياء واستثنائهما من الخلاف، وأن العمل على القطع فيها كلها،  
وقال الصنهاجي: "بذلك جرى العمل عند جميع الناس في الحاضرة والبادية"<sup>(٥)</sup>،

(١) هداية القاري، ٤٤٧.

(٢) هي: الأعراف: ١٠٠، والرعد: ٣١، وسبأ: ١٤.

(٣) دليل الحيران، ٣٠٣.

(٤) هي: البقرة: ٢٤٠، والمائدة: ٤٨، والأنعام: ١٤٥، ١٦٥، والأنبياء: ١٠٢، والنور: ١٤، والشعراء: ١٤٦،  
والروم: ٢٨، والزمر: ٣، ٤٦، والواقعة: ٦١.

(٥) المقنع، ٧١ و٧٢، ومختصر التبيين، ١٩٧/٢ ونقل محققه عبارة الصنهاجي في الحاشية، والمنح  
الفكرية، ٣٠٤-٣٠٧، ودليل الحيران، ٣٠٢.

وهو الذي يترجح لي لأن القطع في نحو هذا هو الأصل.

٥- لفظ ﴿كَلِمَتٌ﴾ اختلف في كتابته بين فتح التاء وربطها في ثلاثة مواضع هي: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٣٧] رجح أبو داود رسمها بالهاء، وحكى أبو عمرو فيها الوجهين مستويين، وهي بالتاء في مصاحف أهل العراق، واقتصر الشاطبي على ذكر رسمها بالتاء، وعليه العمل في مصاحف أهل المشرق، وعلى رسمها بالهاء في مصاحف أهل المغرب<sup>(١)</sup>، وهو الأولى لإجماع القراء العشرة على قراءته بالإفراد.

والموضعان الآخران هما: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٩٦]، و﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٦] والمنقول عن المصاحف كتابتهما بالتاء وبالهاء، وعلى كتابتهما بالتاء العمل لأن ما اختلف فيه بين الأفراد والجمع لا يكتب إلا بالتاء<sup>(٢)</sup>، ليحتمل وجهي القراءة.

أما موضعاً: [الأنعام: ١١٥]، و[يونس: ٣٣]، فاختلف في قراءتهما بين الأفراد والجمع ولم يختلف في رسمهما فهما بالتاء، وقرأ المواضع الأربعة بالإفراد الكوفيون ويعقوب، وافقهم في سوى الأنعام ابن كثير وأبو عمرو، وقرأها الباقون بالجمع، ومن قرأ بالجمع وقف بالتاء، ومن قرأ بالإفراد فهم على أصولهم في الوقف عليها بالهاء أو بالتاء<sup>(٣)</sup>.

(١) دليل الحيران، ٣١٧، وأحكام قراءة القرآن، ٣٠٦.

(٢) مختصر التبيين، ٢٧٤/٢-٢٧٧ وفي حاشيته نقول عن ثاني موضعي يونس وكيفية رسمه في المصاحف، وهداية القاري، ٤٧٣ و٤٧٤، والمنبر في أحكام التجويد، ٢٣٤.

(٣) إيضاح الرموز، ٣٨٣.

٦- اختلف في كتابة لفظ ﴿رحمة﴾ من قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِن تَ لَهْمُ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ، فروي عن أبي داود كتابته بالتاء نقلا عن الغازي وحكم وعطاء الخراساني، ورجح كتابتها بالهاء وهو المشهور، ولم ينص على رسمه ابن الأنباري ولا الداني ولا المهدي ولا ابن وثيق الأندلسي ولا ابن معاذ الجهني<sup>(١)</sup> مما يدل على أن الخلاف فيه عندهم غير معتد به أو أنه لم يصلهم، ولذا فالراجح رسمه بالهاء.

٧- اختلف في لفظ ﴿نعمة﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [الصفات: ٥٧]، نقل أبو داود عن الغازي بن قيس وعطاء الخراساني وحكم بن عمران الناقل الأندلسي رسمه بالتاء، ورواه عن غيرهم بالهاء<sup>(٢)</sup>، وهو المشهور وعليه العمل.

(١) مختصر التبيين، ٢/٢٦٩ والحاشية، ودليل الحيران، ٣١٣.

(٢) مختصر التبيين، ٤/١٠٣٦ وحاشية ١١، ودليل الحيران، ٣١٤.



## الفصل الثاني

### الترجيح والتعليل لضبط بعض كلمات التنزيل

#### المبحث الأول

##### ترجيحات واختيارات لباحثين سابقين وكتاب المصاحف ومراجعيه

قبل أن أبدأ بذكر ترجيحات تتعلق بعلم الضبط، سأذكر بعض الترجيحات التي وقفت عليها في عدد من المصاحف والبحوث والكتب المؤلفة في الضبط، والتي تحتوي على اختيارات أو ترجيحات بين علامات الضبط أو إضافات إليها، مما يدل على وجود الاجتهاد في هذا العلم وحرص المشتغلين فيه على التيسير على عامة الناس فيه.

قال د. غانم الحمد: "ولم يقف علماء الضبط عند ما اخترعه الدؤلي والخليل من العلامات، فاستحدثوا علامة للسكون، وعلامة للمد، وهمزة الوصل، وكان لبعض تلك العلامات أكثر من صورة، مثل الشدة والسكون، ولا يزال بعض المصاحف يستخدم للسكون علامة الصفر، وهي الدائرة الصغيرة المفرغة، وبعضها يستخدم رأس حرف الخاء دلالة على كلمة (خفيف).

ولا يتسع المقام لعرض مذاهب علماء الضبط في استخدام تلك العلامات، لكن يمكن ملاحظة وجود قدر من الحرية في اختراع علامات جديدة وتغيير علامات قديمة، وهو ما لا يمكن حدوثه في رسم المصحف، فالرسوم ثابتة، والعلامات فيها متسع للإضافة والتغيير، ومن ثم يمكن القول إن اختراع علامة جديدة لتمثيل صورة نطقية في قراءة القرآن أمر ممكن، ولكن ذلك يجب أن يكون في أضيق الحدود، حتى لا يتعرض ضبط المصحف لتغيير كبير، وألا يأخذ ذلك الطابع الشخصي أو الفردي، وإنما يجب أن يكون ذلك في إطار

المؤسسات العلمية والمجامع واللجان المتخصصة"<sup>(١)</sup>.

ويمكن التمثيل لاختراع علامات جديدة في الضبط بما نراه في المصاحف وتقارير لجان تدقيق المصاحف المطبوعة قبل نحو قرن من اعتماد الألف الملحقة القصيرة، وتسمى: "الألف الخنجرية"، بدل الألف الطويلة الحمراء لتعذر تلوين الحروف في المطابع في ذلك الوقت<sup>(٢)</sup>، واعتماد الدائرة المطموسة السوداء بدل الحمراء للسبب السابق نفسه، وما يزال عدد من لجان تدقيق المصاحف يعيد الكلام القديم نفسه عن تعذر تلوين الحروف وعلامات الضبط في المصحف<sup>(٣)</sup>، مع أننا نرى في المصاحف الحديثة استخدام الألوان بشكل كبير، لتلوين لفظ الجلالة، أو الكلمات المختلف فيها بين القراء وبألوان متعددة، ولعل هذا التطور في المطابع يقتضي من لجان مراجعة المصحف وتدقيقه إعادة النظر في التقارير القديمة، وفي علامات الضبط البديلة المؤقتة، فالعود إلى الأصل أولى عند إمكان فعله.

ومن البحوث القيمة في موضوع الرسم والضبط والترجيح فيهما بحث للأخ الفاضل الدكتور أحمد شرشال عنوانه: "التوجيه السديد في رسم القرآن المجيد وضبط بلاغته"<sup>(٤)</sup> بحث فيه عددًا من المسائل والكلمات في رسم المصحف

(١) الرسم العثماني أصوله وخصائصه، ٩٢.

(٢) انظر تقرير المصحف المطبوع في مصر سنة ١٣٣٧هـ، وفي مصاحف أخرى ذكرت هذا الأمر.

(٣) انظر على سبيل المثال تقرير اللجنة العلمية لمصحف المدينة النبوية، سنة ١٤١٣هـ، وتقرير لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر لمصحف الشمري، سنة ١٤٠٠هـ، والتعريف بالمصحف في مصاحف عديدة.

(٤) منشور في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد ٤٧، السنة ١٢، ١٤٢١هـ، ص ٢٠٠٠، ص

وضبطه ورجَّح بينها، ولن أعرض في هذا البحث لما سبق له بحثه تجنباً للتكرار، وأكتفي بإيراد ما دعا إليه في آخر بحثه وهو بذل الجهود في التقريب بين وجهات نظر المشاركة والمغاربة ومحاولة إيجاد صلة تجمع بينهما، خاصة أن اختيار كل منهما مذهباً معيناً في الرسم والضبط ليس مبنياً على قواعد علمية، وأن ما ذهب إليه بعض نساخ المصاحف كان من قبيل السهو والنسيان، كما دعا إلى تقليص مسائل الخلاف الذي لا قيمة له، وإلغاء بعض المسائل التي اختلفوا فيها والاكتفاء من الضبط بما يؤدي غرض التلاوة<sup>(١)</sup>.

وبالانتقال في البحث إلى المصاحف يلحظ القارئ في المصاحف القديمة والمطبوعة المتداولة بين أيدي الناس حالياً أن معظمها مضبوط بما يوافق رواية حفص عن عاصم، ومنها ما ضبط بما يوافق رواية ورش عن نافع، وقالون عن نافع، والدوري عن أبي عمرو وبروايات أخرى، وتختلف هذه المصاحف فيما بينها في عدد من علامات الضبط وتتفق على بعضها، وأصبح من المتعارف عليه والمشهور التزام طريقة المشاركة في الضبط على رواية حفص، وطريقة المغاربة في روايتي قالون وورش، وإن خالفت مصاحف عديدة في ذلك فضبطت مصاحف رواية ورش ورواية الدوري بطريقة المشاركة أو بطريقة تجمع بينهما، ويدل هذا التداخل على عدة أمور منها: سعة الأمر، وجواز عدم الالتزام بمذهب معين في الضبط، واختيار الأرجح والأقرب والأيسر ولو كان ذلك بالخلط بين المذاهب وتداخل الأقوال، وفيما يلي عرض لبعض أوجه في ضبط مصاحف متعددة:

(١) التوجيه السديد، ٩١.

- ١- من علامات الضبط المستخدمة في مصاحف قديمة ينسب بعضها إلى القرن الأول الهجري، ويعود بعضها إلى القرن الرابع الهجري وما بعده:
- علامة الهمزة دارة مطموسة ترسم قبل أو بعد الألف ملاصقة لها، وتكون حال الفتح أعلى الحرف، وحال الضم وسطه، وحال الكسر تحته، وفي مصحف آخر إثبات الحركة مع الهمزة التي هي دارة مطموسة.
  - إلحاق الألف المحذوفة بالحجم المعتاد بلون مختلف.
  - نقط القاف نقطة واحدة فوق الحرف، وعدم نقط الفاء.
  - إثبات كلمة (مد) بحرف صغير فوق حرف المد أو موضع المد في اللفظ.
  - إثبات علامة الهمزة وهي رأس العين فوق الحرف في جميع الحركات حتى لو كانت مكسورة، وإثبات الكسرة تحت الحرف وحدها.
  - كتابة كلمة (صل) كاملة فوق الألف التي هي صورة همزة الوصل.
  - إثبات ألف صغيرة بدل الفتحة في الحرف المفتوح المتبوع بألف، وبدل الكسرة في الحرف المكسور المتبوع بياء مديّة، وفي مصاحف تكون الألف الصغيرة القائمة بدل الكسرة مطلقاً.
  - إثبات ثلاث نقاط على شكل مثلث قائم فوق الحرف الممال، وفي مصحف آخر يثبت حرف (ن) أو (ت) فوق الحرف إشارة إلى الإمالة<sup>(١)</sup>.
- ٢- في مصحف مخطوط، كتب في حوالي القرن العاشر الميلادي عندي صورة لعدة أوراق منه، وهو مضبوط برواية الدوري عن أبي عمرو، ومما يلحظ فيه:

(١) رحلة المصحف الشريف من الجريد إلى التجليد، صفحات متعددة فيها صور لهذه المصاحف.

- عدم التفريق في التنوين بين التابع والتركيب.
- في حالة الإدغام بغنة يوضع حرف (غ) صغير فوق النون أو التنوين، كما يوضع حرف (ك) صغير فوق النون أو التنوين في حالة الإدغام الكامل، ويوضع حرف (خ) صغير فوقهما في حالة الإخفاء، و(م) صغيرة في حالة القلب، و(ن) صغيرة في حالة الإظهار، و(غ) صغيرة وأحياناً غير منقوطة وبطريقة مختلفة عنها في حالة الإدغام بغنة حالة إدغام حروف أخرى ببعضها كالميم في الميم، والباء في الباء، والذال في الدال أو الجيم وأحياناً تحمل هذه الإشارات.
- إذا كانت الكلمة الأولى في الآية تبدأ بهمزة وصل فيتم إثباتها على صورة همزة القطع مع حركتها، والهمزة تكون دائماً فوق الألف وإن كانت مكسورة.
- إثبات علامة المد على الحرف السابق لحرف المد لا فوقه، كما تثبت علامة المد على حروف المد في مد البدل، وكذلك إثبات علامة المد بدل علامة صلة الهاء في حالي الصلة الكبرى والصغرى.
- عدم إثبات علامة تدل على الزيادة فوق الحروف الزائدة رسماً.
- ٣- في المصحف المطبوع في العراق والمأخوذ من نسخة خطية أهدتها والدة السلطان عبد العزيز بن محمود العثماني إلى مرقد الجنيد سنة ١٢٧٨هـ، وراجعته لجنة مكونة من ستة أشخاص يلاحظ أيضاً:
- عدم التفريق في التنوين بين التابع والتركيب.
- عدم الالتزام بالإشارة إلى أحكام الإدغام والإخفاء والإظهار.

- عدم إثبات رأس العين على أنها صورة للهمزة والاكتفاء بالحركة أو السكون على الألف، أما الواو والياء فتثبت عليهما صورة الهمزة.
- عدم الإشارة إلى الحروف الزائدة رسمًا.
- كتابة كلمة (قصر) بخط صغير على بعض الحروف الزائدة للإشارة إلى عدم نطقها، وكتابة كلمة (تسهيل) بخط صغير تحت الهمزة المسهلة.
- ٤- في معظم المصاحف المطبوعة في الباكستان ملحوظات عديدة منها:
  - لا تراعى مسألة التركيب والتتابع في التنوين.
  - عدم الالتزام بجميع علامات الضبط الدالة على الأحكام.
  - توضع علامة الصلة في حالة الضم: ضمة مقلوبة رأسها إلى أسفل، وفي حالة الكسر ألف صغيرة قائمة.
  - لا علامة تدل على همزة الوصل إلا إذا كانت أول آية فتوضع الحركة على الألف.
  - تضبط الحروف المحذوفة رسمًا إذا كان المحذوف ألفًا بإلحاق ألف صغيرة فوق الحرف لا بعده، وإذا كان ياءً بإلحاق ألف صغيرة تحت الحرف لا بعده، وإذا كان واوًا بإلحاق واو صغيرة مقلوبة فوقه، ولا توضع الحركات في هذه الحالات اكتفاءً بالحروف الصغيرة عنها، ولا علامة تدل على الحروف المزيدة رسمًا.
- ٥- ورد في تقرير اللجنة العلمية التي راجعت المصحف المطبوع برواية قالون عن نافع عام ١٣٩٨ هـ، ١٩٧٨ م وصادقت عليه لجنة أخرى تضم نخبة من علماء القراءات في كل من ليبيا وتونس والمغرب أن الياء المتطرفة يجوز

أن تنقط أو لا تنقط، وكذلك بقية الحروف الأربعة المجموعة في كلمة (ينفق) وأن الإمام الداني اقتصر على عدم نقطها، ووجهه في ذلك أنها إذا تطرفت لا تلتبس صورتها بصورة غيرها، وفي هذا المصحف اختارت اللجنة بين علامات الضبط المروية عن الداني وعن أبي داود ما رأته أبعد عن الإشكال واحتمال الوقوع في التحريف، واعتمدت اللجنة الجمع بين طريقة المشاركة والمغاربة والدمج بينهما تسهياً على القارئ، وبناء على أساس علمي لا عشوائي، ووصفت اللجنة هذا العمل بأنه محاولة طيبة ومفيدة.

## المبحث الثاني

### ترجيحات في ضبط بعض الكلمات

من خلال المطالعة في كتب الضبط والقراءة في المصاحف المضبوطة بمذاهب واختيارات متعددة، والنظر في الأقوال المختلفة والاختيارات السابقة، وبعد إعمال الفكر والتأمل في علامات الضبط والبحث عن أيسر هذه العلامات وأقربها دلالة على المقصود وأبعدها عن الإشكال والتداخل، فإني سأقترح مجموعة من الترجيحات بين هذه العلامات، وإن كان تطبيق هذا الاقتراح أمراً صعب الحصول، لاعتياد الناس على طريقة معينة في الضبط، وظن كثير منهم أن هذا الضبط هو المذهب الوحيد، ولذا فإن مخالفته تعد خطيئة كبرى عندهم وانحرافاً عن الصواب، بل قد تصل عند بعضهم إلى أن تكون تحريفاً في الكتاب العزيز، وكذلك الحال بالنسبة إلى ما استقر عليه العمل في مصاحف المغاربة، وقد سبق لي مراراً أن تباحثت في موضوع الترجيح بين علامات الضبط مع عدد من الإخوة الفضلاء المتخصصين في علوم القرآن الكريم وعرضت بعض اقتراحي بالتعديل والترجيح، وكانت إجابة معظم هؤلاء الإخوة تتخوف من عدم تقبل مثل هذا التعديل من عامة الناس وإنكاره ورفضه، وهذا التخوف في محله إلا أنه لا ينبغي له أن يثنينا عن عرض أفكار ومقترحات هدفها خدمة كتاب الله وتيسير علامات ضبطه وتوحيدها، ولعل العمل بمثل هذه الاقتراحات والترجيحات يحتاج إلى تمهيد وتوطئة وتبيين وجهة النظر المؤيدة لها.

والترجيحات التي سأعرضها في هذا المبحث قابلة للنقاش والحوار العلمي،



وسأقتصر على بعض علامات الضبط للترجيح بينها آملاً أن يتيسر لي الرجوع إلى ما بقي منها لاحقاً والله الموفق لكل خير وهو المستعان.

### ١- الحروف الملحقة: جرى عمل المغاربة على إلحاق الياء والنون

المحذوفة في موضعها ملتصقة بالحروف المرسومة، وجرى العمل عند المشاركة على إلحاقها منفصلة عن السطر، أما الألف والواو فالمعمول به حالياً في المصاحف إلحاقهما بحجم أصغر من المعتاد في أماكنهما، وتنص كتب الضبط على أن الحروف الملحقة كالحركات تلون بلون مغاير لمداد المصحف، واختار القدماء لها اللون الأحمر، وتلحق بالحجم المعتاد فلو أنها يظهر أنها من الضبط لا من الرسم، وهذا الأمر ليس مقتصرًا على حروف المد المحذوفة رسمًا بل يشمل الحركات والنقط.

وكان هذا الأمر مستخدمًا في المصاحف القديمة والحديثة متداولًا بين كتاب المصحف وقرائه، وتوقف مع ظهور الطباعة حيث كان من المتعذر على المطابع أول ظهورها تلوين الحروف فأصبحت كلها بلون واحد موافق للون مداد المصحف مع تصغير الحروف الملحقة، وبما أن المطابع الآن أصبحت تملك القدرة على تلوين الحروف والحركات، وأصبح القارئون على طباعة المصاحف يتفننون في تلوين بعض الحروف من باب الزخرفة وجذب الانتباه أو من باب التنبيه على بعض أوجه القراءة، فأولى من هذا أن يعاد بالضبط إلى الأصل، ويعود تلوين الحروف الملحقة والحركات والنقاط والهمزات باللون الأحمر كما كان عليه الأمر سابقًا، وقد يجد الناس في هذا الأمر غرابة في أوله ولكنهم مع الوقت سيعتادون عليه ويتعارفون، وقد أحسن الإخوة الكرام في مجمع الملك فهد طباعة المصحف الشريف حين استخدموا الألوان في الآيات

الكريمة المثبتة في كتاب مختصر التبيين، بتحقيق الأخ الفاضل د. أحمد شرشال، وهي خطوة طيبة في الاتجاه الصحيح<sup>(١)</sup>.

وعليه فإني أرجح استخدام اللون الأحمر للحروف الملحقة، واللون الأحمر والأخضر والأصفر للهمزات حسبما تعارف عليه علماء الضبط قديماً، وفي هذا الحال فلا بأس بوصل الياء الملحقة والألف الملحقة في مواضعها بالحجم المعتاد ملتصقة بالسطر إذ تلوينها يمنع من التباسها بالحروف المرسومة أصلاً.

٢- علامة همزة الوصل: تمتاز علامة همزة الوصل المستخدمة عند المغاربة بدلالاتها على كيفية البدء بالكلمة وهو ما تفتقده العلامة المستخدمة عند المشاركة، وإن كانت هذه الأخيرة تمتاز عن تلك بكونها علامة واحدة بينما هي عند المغاربة حرة ونقطة، وإن كان داعي استخدام الجرة مع إثبات الحركة على الحرف السابق لهمزة الوصل ليس لازماً في غالب الألفاظ، وتكون الحاجة إليها قائمة في نحو: ﴿ٱللَّهُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢١] لتبيين أن الميم مفتوحة وصلأً، وفي نحو: ﴿فَتَيْلًا﴾ [النساء: ٤٩، ٥٠] لتبيين حركة التنوين ولكنها مواضع محدودة لا ينبغي من أجلها على قلتها إثقال آلاف المواضع بإثبات جرة تعد فيها من باب تحصيل الحاصل، ولا ينبغي الاقتصار على النقطة وحدها للدلالة على حركة همزة الوصل لأنها في هذا الحال ستشتبه بغيرها، وقد كثر في المصاحف استخدام النقطة لعدة دلالات.

وعليه فإني أرجح استخدام رأس الصاد للإشارة إلى همزة الوصل، ويمكن من خلالها الإشارة إلى حركة همزة الوصل بتغيير موضعها فتوضع حال الفتح فوق

(١) مقدمة مختصر التبيين ١/١٩.

الألف، وحال الكسر تحتها، وحال الضم وسطها، كما يفعل بهمزة القطع في عدد من المصاحف، كما أُرِجِحُ أن يقتصر الضبط لهمزة الوصل التي يمكن البدء بها، أما التي تقع بعد الواو والفاء والتاء مما لا يمكن البدء به فلا داعي لضبطها بشيء وتبقى ألفاً مجردة من الضبط كما هو معمول به عند المغاربة.

٣- علامة السكون: تشتهر عند المغاربة بعلامة المزيد رسماً فهي في الحالتين دائرة غير مطموسة، أما عند المشاركة فهي دائرة مفتوحة من جهة الحرف التالي، ويعبر عنها بأنها رأس خاء غير منقوطة، وهذه العلامة أولى من تلك لأنها لا تشتهر بغيرها.

٤- همزة القطع المضمومة: تكتب عند المشاركة فوق الألف وفوقها الضمة، وتكتب عند المغاربة وسط الألف قبلها أو بعدها أو خلالها، وفوقها الضمة في الحالات الثلاث، وأرى أن وضع الضمة وسط الألف أولى من وضعها فوق الألف وأبعد عن اشتباهها بالمفتوحة، كما أن موضع همزة من الألف يعني عن جمع الحركة معها، فوجود همزة فوق الألف يعني أنها مفتوحة، ووجودها عند وسطها يعني أنها مضمومة، ووجودها تحتها يعني أنها مكسورة، فلم يبق هناك داع لإثبات الحركة معها، أما همزة الساكنة فتكتب فوق الألف وتجمع معها علامة السكون لئلا تلتبس بالمتحركة، وأما همزة على غير الألف كالتالي تكتب على الواو أو الياء أو السطر فأرى أن تثبت معها الحركة.

٥- الياء المتطرفة: جرى العمل في جميع المصاحف على عدم نقط الياء المتطرفة والاكتفاء بإثبات الكسرة قبلها دلالة على أنها ياء مديّة، أو بإثبات السكون عليها دلالة على أنها لينّة، أو بإثبات حركتها إن كانت متحركة، وقد أدى هذا الفعل إلى إشكال عند عامة الناس حيث تلتبس عندهم الياء بالألف

المقصورة في كلمات عديدة، وعلماء الضبط ينصون على جواز النقط وعدمه في أربعة حروف إذا تطرفت وهي الياء والنون والفاء والقاف، وجرى العمل بعدم نقطها كلها في بعض المصاحف المغربية، وبنقطها سوى الياء في معظم المصاحف، ولا وجه لاستثناء الياء وحدها دون أخواتها، ولعل سبب هذا التمييز للياء اتباع طريقة من لا ينقط الياء المتطرفة في الإملاء<sup>(١)</sup>.

والأولى والأرجح فيما أرى أن تنقط الياءات المتطرفة في المصاحف كأخواتها من الحروف المختلف فيها دفعاً للإشكال، وإتماماً للضبط.

**٦- علامة الإمالة والتقليل:** اختلفت المصاحف في الدلالة عليهما ففي بعضها علامة الإمالة الشكل المعين وعلامة التقليل شكل المثلث، وفي بعضها علامة الإمالة دائرة سوداء وعلامة التقليل دائرة بيضاء الوسط، ولما كان استخدام الدائرة السوداء في الهمزات المسهلة متعيناً لأنها علامته أرى عدم استخدامها في الإمالة لئلا يؤدي ذلك إلى الالتباس عند العامة، وعليه فأرجح استخدام الشكل المعين للإمالة وشكل المثلث للتقليل لخصوصيتهما به أو لقلّة استخدامهما في غيره.

**٧- علامات الوقف:** كثرت علامات الوقف وتعددت في المصاحف، وهي في بعض المصاحف ست علامات وفي بعضها أكثر من ذلك، والمعمول به في مصاحف المغاربة استخدام علامة واحدة هي رأس الصاد مأخوذة من

---

(١) جرى على عدم نقط الياء المتطرفة كثير من الناشرين والكتّابين في مصر، ولما يؤدي إليه ذلك العمل من لبس، أوصى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وألّزمت جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض بالتمييز بين الألف اللينة والياء من خلال نقط الياء (انظر: فن الإملاء في العربية ١/٤٢٣ و ٢/٩٣١، ومعجم الإملاء، ١٠١).

كلمة: (صه) وتستخدم في أماكن الوقف بجميع أنواعه: التام، والكافي، والحسن الذي يجوز الابتداء بما بعده، ومع أن هذه الطريقة تجعل الوقوفات المتباينة متقاربة إلا أنها أيسر على العامة، ولذا فهي أولى من استخدام علامات كثيرة للوقف.

٨- موضع الهمزة المكسورة مع غير الألف: جرى العمل على إثباتها تحت صورتها كما هو الحال مع الألف، وعلى إثباتها على السطر إن لم يكن لها صورة مثل ﴿قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿سُوءٍ﴾ [نحو: آل عمران: ٣٠]، واختلفت المصاحف في الهمزة المكسورة التي لا صورة لها بعد حروف موصولة بما بعدها مثل: ﴿أَفْعِدَةٌ﴾ [نحو: الأنعام: ١١٣] ، و﴿وَالصَّٰدِقِينَ﴾ [نحو: الحج: ١٧] ، و﴿مُتَّكِنِينَ﴾ [نحو: الطور: ٢٠] و﴿خَلْسِينَ﴾ [نحو: البقرة: ٦٥] ففي بعض المصاحف كتبت فوق المطة وفي بعضها تحتها، والذي أراه أولى أن تكون الهمزة تحت المطة في مثل هذه الحالة فهي مكسورة وإن لم يكن لها صورة فوجود المطة يُلزم برفعها أو بحفضها، وحفضها يجعل صورتها أقرب إلى ما صورت فيه الهمزة المكسورة في غير هذه الحالة، ففيه تجانس أكثر وتقريب للمعمول به في الكلمات الأخرى.

### الخاتمة

- بعد الانتهاء بحمد الله تعالى من هذا البحث، أذكر أهم نتائجه، وهي:
- ١- تحديد عدد من الأسس للترجيح بين الأقوال المتعددة في رسم المصحف وفي ضبطه.
  - ٢- تطبيق هذه الأسس على عدد من ألفاظ المصحف التي ورد في كيفية كتابتها أو في كيفية ضبطها أكثر من وجه.
  - ٣- اختيار أحد الأوجه في رسم تلك الكلمات أو في ضبطها وترجيحه على غيره، مع تأكيد أن هذه الاختيارات والترجيحات اجتهاد شخصي خاضع للتقويم والمراجعة.
  - ٤- دعوة السادة العلماء المتخصصين في علم رسم المصحف إلى دراسة هذه الترجيحات، والترجيحات المشابهة لباحثين آخرين، وبحث مدى إمكان العمل بها واعتمادها في المصاحف.
- والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

### فهرس المراجع

- ١- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد البنا الدمياطي، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، وعالم الكتب، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- ٢- أحكام قراءة القرآن الكريم، لمحمود خليل الحصري، تعليق: محمد طلحة بلال منيار، جماعة تحفيظ القرآن الكريم بمكة، ط الأولى، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
- ٣- إرشاد الخيران إلى معرفة ما يجب اتباعه في رسم القرآن، لمحمد بن علي بن خلف الحسيني الحداد، مطبعة المعاهد بمصر، ط الأولى (بلا تاريخ نشر).
- ٤- إرشاد القراء والكتابين إلى معرفة رسم الكتاب المبين، لأبي عيد رضوان بن محمد بن سليمان المخلاقي، مصور عندي عن نسخة مكتبة الشيخ عامر عثمان الخاصة.
- ٥- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، لأبي العز محمد بن الحسين القلانسي، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- ٦- الإعلان بتكميل مورد الظمان، لابن عاشر (مطبوع بذييل مورد الظمان).
- ٧- إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، لمحمد بن خليل القباضي، تحقيق أحمد خالد شكري، دار عمار، عمان، ط الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- ٨- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، لعبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الأولى، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
- ٩- التسهيل في رسم وضبط بعض كلمات التنزيل، لشكري أحمد حمادي (بلا معلومات نشر).
- ١٠- التوجيه السديد في رسم القرآن المجيد وضبط بلاغته، لأحمد بن أحمد شرشال، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد ٤٧، السنة ١٢، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- ١١- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تصحيح: أوتو برتزل، مطبعة الدولة، استانبول، ١٩٣٠م.
- ١٢- جامع البيان في معرفة رسم القرآن، لعلي هنداي، دار الفرقان، الرياض (بلا تاريخ

نشر).

١٣- الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، لإبراهيم بن محمد بن وثيق الأندلسي الإشبيلي، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، دار الأنبار، بغداد، ١٩٨٨ م.

١٤- الجوهر اللطيف في معرفة المحذوف من الأليف، لعلي الحكاني، مطبوع بديل كتاب التسهيل لشكري حمادي (بلا معلومات نشر).

١٥- دليل الحيران شرح مورد الظمان في رسم وضبط القرآن، لإبراهيم بن أحمد المارغني، تحقيق وتعليق عبد الفتاح القاضي، دار القرآن للطباعة والنشر، القاهرة (بلا تاريخ نشر).

١٦- رحلة المصحف الشريف من الجريد إلى التجليد، لحسن البياتي، العراق (بلا تاريخ نشر).

١٧- الرسم العثماني أصوله وخصائصه، لغانم قدوري الحمد، منشور في موقع ملتقى أهل التفسير (www.tafsir.net).

١٨- رسم المصحف إحصاء ودراسة، لصالح محمد صالح عطية (بلا معلومات نشر).

١٩- رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، لغانم قدوري الحمد، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، العراق، ط الأولى ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م.

٢٠- رشف اللمى شرح كشف العمى، لمحمد العاقب الشنقيطي، ضمن رسائل أولاد ما يأي، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ٢٠٠٣ م.

٢١- السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعرف، ط الثانية، (بلا تاريخ نشر).

٢٢- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، لعلي بن عثمان بن القاصح، المكتبة الثقافية، بيروت، (بلا تاريخ نشر).

٢٣- سمر الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، لعلي بن محمد الضباع، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، ط الأولى (بلا تاريخ نشر).

٢٤- شرح الدررة المضية في القراءات الثلاث المروية، لمحمد بن محمد النويري، تحقيق وتعليق: عبد الرافع بن رضوان بن علي الشرفاوي، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط الأولى ١٤١١ هـ.



الترجيح والتعليل لرسم وضبط بعض كلمات التنزيل أ.د. أحمد خالد شكري

- ٢٥- الغاية في القراءات العشر، لأحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، تحقيق: محمد غياث الجنباز، دار الشواف، الرياض، ط الثانية، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
- ٢٦- فن الإملاء في العربية، لعبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، ط الأولى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
- ٢٧- ما اختلف رسمه من الكلمات القرآنية في المصاحف العثمانية، لمحمد خازر المجالي، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، العدد ٥٦، ٢٠٠٤م.
- ٢٨- مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي داود سليمان بن نجاح، تحقيق: د. أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ط الأولى ١٤٢٣هـ.
- ٢٩- المستنير في القراءات العشر، لأبي طاهر أحمد بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي، تحقيق ودراسة: عمار أمين الددو، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط الأولى، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- ٣٠- المصحف الشريف، عدة طبعات وبعده روايات.
- ٣١- معجم الإملاء، لمحمد محي الدين مينو، منطقة دبي التعليمية، ط الأولى، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- ٣٢- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٩٤٠م.
- ٣٣- المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، لملا علي بن سلطان محمد القاري، تحقيق: أسامة عطايا، مراجعة: أحمد خالد شكري، دار الوثائقي، ط الأولى، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- ٣٤- من قضايا الرسم العثماني، لعمر يوسف حمدان، مجلة الفرقان التي تصدرها جمعية المحافظة على القرآن الكريم في الأردن، العدد ٤١، ٢٠٠٥م.
- ٣٥- المنير في أحكام التجويد، لأحمد خالد شكري ورفاقه، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، الأردن، ط الثامنة، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
- ٣٦- موجز كتاب التقريب في رسم المصحف العثماني، ليوسف بن محمود الخوارزمي (بلا

معلومات نشر).

٣٧- مورد الظمان في رسم أحرف القرآن، محمد بن محمد بن إبراهيم الخراز، مصر (بلا

معلومات نشر).

٣٨- النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن الجزري، مراجعة: علي محمد الضباع،

دار الكتب العلمية، بيروت (بلا تاريخ نشر).

٣٩- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، لعبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، طبع على

نفقة محمد بن عوض بن لادن، السعودية، ط الأولى، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م.

٤٠- الوسيلة إلى كشف العقيلة، لعلي بن محمد السخاوي، تحقيق: مولاي محمد الإدريسي

الطاهري، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ م.

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢١٥	ملخص
٢١٦	المقدمة
٢١٧	التمهيد
<b>الفصل الأول: الترجيح والتعليل لرسم بعض كلمات التنزيل</b>	
٢٢١	المبحث الأول: ألفاظ مختلف فيها بين حذف الألف وإثباتها وإبدالها
٢٢١	المطلب الأول: ألفاظ فيها أوجه قراءات متعددة
٢٢٦	المطلب الثاني: ألفاظ لا خلاف فيها بين القراء
٢٣٥	المطلب الثالث: ألفاظ أبدلت فيها الألف ياءً
٢٠	المبحث الثاني: ألفاظ زيدت فيها الألف
٢٣٩	المبحث الثالث: ألفاظ مختلف في حذف أو زيادة حروف فيها سوى الألف
٢٤٣	المطلب الأول: ألفاظ حذفت منها الياء
٢٤٥	المطلب الثاني: ألفاظ زيدت فيها الواو
٢٤٦	المبحث الرابع: ألفاظ مختلف في كتابة الهمزة فيها
٢٤٩	المبحث الخامس: ألفاظ مختلف فيها بين القطع والوصل وبين الهاء المربوطة والتاء المفتوحة
<b>الفصل الثاني: الترجيح والتعليل لضبط بعض كلمات التنزيل</b>	
٢٥٤	المبحث الأول: ترجيحات واختيارات لباحثين سابقين وكتاب المصاحف ومراجعيه
٢٦١	المبحث الثاني: ترجيحات في ضبط بعض الكلمات
٢٦٧	الخاتمة
٢٦٨	فهرس المراجع
٢٧٢	فهرس الموضوعات